العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية*

أ.د.خالد سعد زغلول حلمي
أستاذ القانون العام
بكلية الحقوق - جامعتي المنوفية والكويت

ملخص:

تشهد الساحة العالمية في الآونة الأخيرة تغيرات جذرية بزغ عنها ظهور نظام اقتصادي دولي جديد، من أهم خصائصه التطور المطّرد للاقتصاد الرأسمالي نحو العولمة، لتكون ملامح الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين.

وتعد هذه السياسة الجديدة نتائج للثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات الهائلة، والتي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين، وقد أفرزت هذه التطورات تغييراً في نمط الإنتاج وطبيعته وفي شكل التفاعلات الدولية، حيث ظهرت الحاجة إلى التوسع في الأسواق وتحريرها في إطار سوق عالمية واحدة تستوعب كل هذه المنتجات الضخمة الحديثة، وقد شكلت هذه السمات بذور التحول من نمط الرأسمالية القومية إلى ما يمكن تسميته «الرأسمالية العابرة للقوميات» والتي ارتبط بها ظهور مصطلح العولمة، وقد ارتبط هذا المصطلح بظهور فاعلين اقتصاديين من نوع جديد، وهي المؤسسات والشركات متعددة الجنسية والتي أصبحت تقود حركة رسم خريطة اقتصادية وقانونية لدول العالم كافة، ولذلك تُعد دراسة العولمة وأبعادها المختلفة هي نقطة الانطلاق نحو عالم جديد، تتأثر فيه كل دول العالم من قريب أو من بعيد بنهج سياسة العولمة.

(*) قدم هذا البحث للنشر بمجلة الحقوق جامعة الكويت في أكتوبر ٢٠٠٠.

تقديم:

لقد شهدت الساحة العالمية مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، تغيرات جذرية بزغ عنها ظهور نظام اقتصادي دولي جديد، من أهم خصائصه التطور المطّرد للاقتصاد الرأسمالي نحو العولمة، لتكون ملامح الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين.

ومن ملامح هذا العصر الجديد محاولة الرأسمالية العالمية استعادة سلطتها المطلقة في الاستغلال غير المحدود لإمكانات شعوب الدول النامية وقدراتها وأسواقها، ذلك الاستغلال الذي كانت تمارسه منذ فجر الرأسمالية في حرية مطلقة والذي أخذ يتآكل وينكمش بفضل نضال شعوب العالم، بسبب التنازلات التي أجبرت الرأسمالية على تقديمها لهذه الدول مراعاة لمقتضيات الحرب الباردة والمنافسة الأيديولوجية والسياسية بين الأقطاب العالمية الكبرى. وتسعى الرأسمالية العالمية اليوم إلى السيطرة على الدول النامية من خلال إخضاعها واحتوائها لعملية تكييف عكسي، والاستسلام لتحكم رأس المال بلا منافس، وفرض برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي يصممها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية(١).

وتُعد هذه السياسة الجديدة نتاجاً للثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات الهائلة، والتي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين، وقد أفرزت هذه التطورات تغييراً في نمط الإنتاج وطبيعته، في شكل التفاعلات الدولية، حيث ظهرت الحاجة إلى التوسع في الأسواق وتحريرها في إطار سوق عالمية واحدة تستوعب كل هذه المنتجات الضخمة الحديثة. وشكلت هذه السمات بذور التحول من نمط الرأسمالية القومية إلى ما يمكن تسميته «الرأسمالية العابرة للقوميات»، التي ارتبط بها ظهور مصطلح العولمة الذي عبر عن ظاهرة اتساع مجال الإنتاج والتجارة أو فضائهما ليشمل السوق العالمية بأجمعها، ولم يعد

(١) انظر: Geroski, paul, Globalization, Growth, and Governane: Creating on innovative Economic, journal of Economic Literature [JEL] vol 37, 3 sep 1999, p.p 1209-1210.

الاقتصاد محكوماً بمنطق الدولة القومية Nation State وحدها، وإنما ظهر فاعلون اقتصاديون من نوع جديد، وهي المؤسسات والشركات متعددة الجنسية.

وفي مواكبة ظاهرة العولمة تطورت في العالم أجمع فكرة جيوسياسية جديدة تدور حول الإقليمية أو بناء الأطر الإقليمية المندمجة الكفيلة بمواجهة المتطلبات المتزايدة لسوق واسعة في أي عملية تنمية حقيقية، فمستوى التراكم الرأسمالي من جهة، وارتفاع كلفة التكنولوجيا الحديثة واشتداد حدة المنافسة التجارية بين الاقتصادات العالمية جعلت من المستحيل على أي قطر، مهما كانت قوته الاقتصادية مواجهة شروط الاندماج في الاقتصاد المعولم من منطلق الانغلاق أو الاعتماد على مصادره المحلية، ولم تخرج على هذا القانون الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وهي أكبر قوة اقتصادية في العالم، حيث تمكنت من تكوين وحدة اقتصادية مع بعض الدول مثل كندا والمكسيك عرفت باسم النافتا[١]، وتسعى الآن إلى فرض قوانينها على جميع دول العالم من خلال منظمة التجارة العالمية WTO والتي أصبحت تشكل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير منظومة للتحكم في الاقتصاد العالمي.

وفي غضون ذلك ظهر اتجاه لدى كثير من دول العالم إلى تكوين تكتلات إقليمية تمكنهم من مواجهة ظاهرة العولمة، ومثال ذلك مناطق التجارة الحرة التي انتشرت بين دول العالم منها الافتا، والاتحاد الأوروبي، والشراكة العربية الأوروبية ومشروع السوق الشرق أوسطية، واتفاق دول مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة دول الاسيان[٢]، ولا شك في أن هذه الكيانات الإقليمية تدور في فلك العولمة وفي طريقها إلى الاندماج بعضها مع بعض ليصبح العالم مثل كيان واحد

(١) نافتا هي اختصار North Amercean Free Trade agrement [NAFTA] انظر: د. برهان عليون، العولمة والاندماج الإقليمي والعلاقات العربية الأمريكية، مقالة بجريدة الأهرام الصادرة في ١٠ مارس ١٩٩٧، ص١٠.

(٢) د. خالد سعد زغلول حلمي، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية، وآثارها على اقتصادات الدول العربية، مجلة حقوق الكويت، السنة العشرون، العدد الثاني، يونيو ١٩٩٦، ص ٥.

أو قرية كونية صغيرة، وهذا من شأنه أن يعود بالسياسات الاقتصادية لطبيعتها الأولى من حرية بجميع معانيها واتجاهاتها، ولهذا يمكن أن نصف التطورات الاقتصادية الحديثة والاتجاه نحو العولمة بالهندسة الاقتصادية المرتدة.

وعلى الرغم من أن العالم أصبح اليوم أكثر تقدماً ونمواً وازدهاراً على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والبشرية، إلا أن هناك نوعاً من تهميش الدول النامية واتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وانعدام المساواة بين الدول المختلفة بل داخل البلد الواحد أيضاً.

وأصبحت الدول النامية في بوتقة واحدة يجب أن تسعى معاً لتجعل منها صوتاً موحداً ومسموعاً، ومطالبتها من أجل أن يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالعدالة والمساواة، حتى تستطيع أن تسبح وسط أمواج العولمة العالية، وتنتزع مكانة تستطيع أن تنطلق منها إلى التقدم والازدهار.

وعلى ذلك سوف تتناول هذه الورقة موضوع العولمة وأهم التحديات الاقتصادية والقانونية للقرن الحادي والعشرين وموقف الدول النامية.

وسوف نقسم دراستنا لهذا البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

يتناول الفصل الأول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي المعاصر، وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول مفهوم العولمة، وفي المبحث الثاني خلفية تاريخية عن أسباب ظهور العولمة، وفي البمحث الثالث أهم ملامح ظاهرة العولمة.

والفصل الثاني يتناول العولمة وأثرها في اقتصادات الدول النامية، وينقسم هذا الفصل إلى ستة مباحث، نتناول في المبحث الأول العولمة والتجارة الخارجية للدول النامية، وفي المبحث الثاني العولمة وتجارة الخدمات، وفي المبحث الثالث العولمة والنظم الضريبية، وفي المبحث الرابع العولمة والتقلبات الاقتصادية، وفي المبحث الخامس العولمة والأسواق المالية الناشئة، وفي المبحث السادس العولمة والتقارب بين دول الشمال ودول الجنوب.

والفصل الثالث يتناول الدول النامية ومواجهة العولمة، وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول الاندماج الإقليمي والاندماج العالمي، وفي المبحث الثاني المشاركة العادلة في التجارة الدولية، وفي المبحث الثالث مواكبة السياسات الداخلية لظاهرة العولمة، وننتهي بخاتمة تشمل خلاصة الدراسة وما توصلنا إليه من نتائج.

الفصل الأول
العولمة والنظام الاقتصادي العالمي المعاصر

تمهيد وتقسيم:

إن النظام العالمي الجديد يقوم على مجموعة من السياسات، أهمها تحرير التجارة العالمية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعولمة الأسواق المالية، وهذه السياسات لها انعكاساتها على اقتصادات الدول النامية التي تتبع معظمها برامجاً للإصلاح الاقتصادي، مما يستتبع معه كلفة اجتماعية مرتفعة، غالباً ما تؤدي إلى تراجع في الاقتصاد الكلي، وهذا يتطلب التعرف على ظاهرة العولمة، حتى يمكن مواجهتها بسياسات حكيمة.

سوف نقسم دراستنا لهذا الفصل إلى مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: مفهوم العولمة.

المبحث الثاني: خلفية تاريخية عن أسباب ظهور العولمة.

المبحث الثالث: أهم ملامح ظاهرة العولمة.

المبحث الأول
مفهوم العولمة

كثر الجدل حول مفهوم مصطلح العولمة Globalization، فذهب بعض الفقهاء[١] إلى أنه يعني من الناحية اللغوية جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللا محدود، واللا محدود يعني العالم كله، فيكون إطار الحركة والتعامل والتبادل والتفاعل في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، متجاوزاً الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة.

(١) د. هالة مصطفى، العولمة... دور جديد للدولة، السياسة الدولية. القاهرة، السنة الرابعة والثلاثون، العدد ٣٤، أكتوبر ١٩٩٨، ص ٤٣.

في حين يفضل بعضهم الآخر[١] لفظ الكوكبة، وذلك لأن الكلمة الإنجليزية التي تعبر عنها مشتقة من كلمة Globe بمعنى الكرة الأرضية، وليست من كلمة العالم World، والمقصود هنا التداخل الواضح لأمور السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول أو انتماء لوطن محدد أو ولاء لدولة بعينها دون غيرها من الدول.

ويذهب بعض الفقهاء[٢] إلى تعريف العولمة بأنها عملية دمج أسواق الدول المختلفة في سوق عالمية واحدة في جميع المجالات التجارية والمالية والسياسية والثقافية والإعلام والتقانة، وفي إطار من الحرية الاقتصادية وسيطرة الشركات متعددة الجنسية، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية وقواعد قانونية واحدة، وهو ما يقتضي إلغاء الحدود القومية – وهو ما يعني الانتقال من الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات.

وعلى ذلك نجد شيوع ظاهرة عولمة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية التي تتخذ مظاهر متعددة، من بينها النمو السريع للتجارة والاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال، واتساع حركة عناصر الإنتاج وحرية تبادل السلع والخدمات، مما يسهم في تحقيق الاندماج المتزايد والتداخل المتواصل بين مصالح الدول اقتصادياً وتجارياً ومالياً.

---

(١) د. إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين بعنوان: «التنمية العربية والتطورات الإقليمية والدولية»، القاهرة، ٢١–٢٣، ديسمبر ١٩٩٥، ص١.

انظر أيضاً حول مفهوم العولمة:

- Immanuel Wallerstein: unthinking social science, The Limits of Nineteenth Century paradigms, polity press, 1991, p.5.
- Farid H. Lain, Rola A. Dashti, Kuwait and Clobalization opportimities Constraints, The industrial Bank of Kuwait, (IBK) No, 56, March, 1999, p. 11.
- Slaughter, Mattlew J, Globalization and wages: A tale of two perspectives, World Economy [WEC], vol 22, 5 Jule 1999, p.p 609-629.

(٢) محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل؟ المستقبل العربي، عدد ٢٢٩، مارس ١٩٩٨، ص١٠٠.

ومن السمات البارزة أيضاً أن هذه العاصفة الجديدة التي هبت على الصعيدين الدولي والوطني لم تقتصر أبعادها ونتائجها على العلاقات فيما بين الدول والأمم والشعوب، وإنما امتدت آثارها ومضاعفاتها على العلاقات القائمة بين الدول ومواطنيها من ناحية، وفيما بين المواطنين أنفسهم في الدولة الواحدة من ناحية أخرى(١).

ويذهب بعض الفقهاء(٢) إلى أن العولمة هي إحدى صور الرأسمالية المتطورة التي تتواكب مع التطورات التكنولوجية والعلمية وثورة المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، والأقمار الصناعية وأجهزة الحاسوب الإلكترونية وظهور شبكة الإنترنت، وهي تعد أحدث ثورة في العالم.

فالعولمة أصبحت تعني مجموعة من الحقائق المهمة التي تتمثل في تكامل أسواق النقد والمال الدولية، ونمو الصادرات العالمية بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج العالمي الإجمالي، وتدويل الإنتاج، بمعنى توزيع إنتاج أجزاء السلعة الواحدة على عدد من دول العالم ومناطقه حسب ما تحدده كلفة الإنتاج ومعدلات الربح، وهو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسية، ورفع معدلات حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة(٣).

وعلى ضوء هذه الحقائق تطور النظام الرأسمالي العالمي وأصبح يسمى بالعولمة، بسبب اتجاه الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتساع حجم السوق من خلال إزالة جميع العقبات والقيود أمام حركة السلع

---

(١) انظر في ذلك تقرير «العولمة وانعكاساتها على تشريعات العمل الوطنية»، مجلة العمل العربية تصدرها منظمة العمل العربية، القاهرة، العدد الثامن والستون، عام ١٩٩٧، ص١٥.

(٢) Jeffrey G. Williamson "Globalization, Convergence, and History Journal of Economic History, vol 56. juine 1996, pp. 277-306.

للتعرف على العولمة ودورها في رسم سياسة العصر القادم انظر:
سيار الجميل، العولمة الجديدة، والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مفاهيم عصر قادم. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٧، ص١٤٠ وما بعدها.

(٣) د. رمزي زكي، الطريق إلى سياتل، آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب. مقالة بجريدة القبس الكويتية الصادرة في ١٩٩٩/١٢/١٢ العدد ٩٥١٤ – ص٢.

والخدمات ورؤوس الأموال بما يمكنها من اختراق الحدود الوطنية للغالبية العظمى من دول العالم المتقدم منه والنامي، ويعد هذا الهدف ضرورة أساسية لاستمرار تراكم رأس المال، وقد ظهرت هذه الضرورة مع احتدام أزمة الرأسمالية في صعيدها المحلي، حيث تفاقمت البطالة وزادت أزمات تعريف الإنتاج محلياً وانخفضت معدلات الربح في قطاعات الإنتاج السلعي، وتزايد العجز في الموازنة العامة، وانخفضت معدلات الاستثمار والنمو... إلخ، وتعد الليبرالية الجديدة New-Liberalism أو العولمة هي أفضل السبل للتغلب على هذه المعضلات المزمنة في الاقتصادات المتقدمة(١).

ويرى بعض الفقهاء(٢) أن العولمة تعني في نهاية المطاف تغليب فكرة السوق على ما عداها من أفكار، وأن أي تطور اقتصادي هو توسيع لنظام المبادلة مع مزيد من التخصص. وبمعنى آخر أن العولمة تعني تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم من خلال زيادة حجم معاملات السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة انتشار التكنولوجيا ومداها، وتتيح العولمة أيضاً فرصاً وتحديات جديدة أمام اقتصادات الدول المختلفة وصانعي السياسات – وعلى وجه العموم، فإن مزايا العولمة تشبه إلى حد كبير مزايا التخصيص وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة، وهو مايشدد عليه الاقتصاديون الكلاسيكيون، فعن طريق زيادة التقسيم الدولي للعمل وزيادة كفاءة

(١) للتعرف على أهم المشكلات التي تعاني منها الدول المتقدمة في حقبة التسعينيات انظر:
- united Nation development programme [UNDP] Human development Report, 1996 (New York) Oxford University press, 1996.) p. 23.

وللتعرف على الأبعاد السياسية والاجتماعية للعولمة انظر:
السيد يسن، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٠-١٧١.
وأيضاً: جاك ادا ترجمة لـ مطانيوس حبيب، عولمة الاقتصاد من التشكيل إلى المشكلات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

(٢) انظر د. حازم الببلاوي، انطباعات عن العولمة، محاضرة ألقيت في الجمعية الاقتصادية الكويتية في ١٩٩٩/١٢/٥.

تخصيص المدخرات، تؤدي العولمة إلى رفع الإنتاجية ومستويات المعيشة نتيجة منافسة السلع الأجنبية للسلع المحلية وما يترتب على ذلك من انخفاض أسعار السلع والخدمات – فضلاً عن ذلك – يمكن للعولمة أن تسمح للدول المختلفة بتعبئة المدخرات المالية (من خلال حصول المستثمرين على مجموعة كبيرة من الأدوات المالية في الأسواق المختلفة) وزيادة المنافسة بين الشركات.

وقد عرَّف بعض الفقهاء[١] العولمة بأنها «وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، ومن ثم علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره[٢].

وفي التعريفات السابقة، يمكن أن نعرِّف العولمة بأنها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ، ولذا يفضل بعض الفقهاء استخدام مصطلح «النظام الاقتصادي العالمي المعاصر» بدلاً من مصطلح العولمة[٣].

---

(١) قدم هذا الرأي صادق جلال العظم «ما هي العولمة» ورقة عمل مقدمة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٦، نقلاً عن السيد يسن، في مفهوم العولمة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، الصادر في فبراير ١٩٩٨، ص ٨.

(٢) لمزيد من التفصيل حول رسملة العالم على مستوى العمق انظر:
جاري بيرتلس، روبرت، لورانس، روبرت أ، لتيان، روبرت ج شابيرو، ترجمة كمال السيد، جنون العولمة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص١٩٠–١٩١.

(٣) يعني هذا النظام بالمفهوم العام: جملة القواعد المؤسسة للعلاقات والقائمة على منظومة للقيم والممارسات المنظمة والمتفق عليها والتي تتيح إمكانية إقامة مؤسسات النظام، كما تحدد هذه القواعد الحقوق والواجبات لأطراف النظام. لمزيد من التفصيل انظر: تقرير صادر عن مجلة العمل العربية، العدد الثامن والستون، مارس ١٩٩٧، ص ٣٩.

وتسيطر عليه الشركات متعددة الجنسية وتفرض أحكامها على الحكومات التي تتبعها والتي تعمل بدورها على فرض قوانينها على أكبر عدد من دول العالم من خلال عقد الاتفاقات العالمية والمنظمات الدولية، وهي محاولة للعودة إلى سيطرة الرأسمالية العالمية، وهو ما يعرف بالهندسة الاقتصادية المرتدة.

المبحث الثاني
خلفية تاريخية عن أسباب ظهور العولمة

لقد بدأت الدعوة إلى العولمة Globalization من الولايات المتحدة الأمريكية، وتعني الدعوة إلى تبني النموذج الأمريكي في الاقتصاد والسياسة وفي طريق الحياة بشكل عام، الأمر الذي دعا بعض الفقهاء إلى تسميتها بالأمركة(١).

ولقد ارتبط مفهوم العولمة منذ البداية بالمجال الاقتصادي على أثر انتشار الثورة العلمية والتكنولوجية، التي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية – فمن المعروف أن الثورة الصناعية بشكلها التقليدي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في إنجلترا ثم أوروبا، حيث أدى التطور في استخدام الطاقة (الغاز والكهرباء) إلى تغير جذري في أسلوب الإنتاج وقواه وعلاقاته، وأدت هذه التغيرات المتلاحقة إلى الخروج من عصر الإقطاع وبداية مراحل التطور والتوسع الاقتصادي التي استلزمت بدورها الحصول على الموارد الطبيعية وفتح الأسواق العالمية وارتبطت بمرحلة الحروب الأوروبية وظاهرة الاستعمار لتوفير احتياجات الرأسمالية الصاعدة. وإذا كانت هذه الظواهر قد ارتبطت تاريخياً بمراحل التطور المختلفة للرأسمالية العالمية، فإن استمرار التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات التي صاحبته، والتي شكلت فتحاً

(١) راجع في ذلك:
Jeffrey G. Williamson, Globalization, Convergence, and History, op. cit, p. 288.
وعن تطور العولمة في مصر انظر:
د. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة أورغواي ١٧٩٨–١٩٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر ١٩٩٩، ص٧–١٩٠.

جديداً في نمط الإنتاج وطبيعته، أدت بدورها إلى تغير في شكل التفاعلات والتعاملات الدولية، وبالأحرى تغيير في شكل الرأسمالية العالمية، فلم تعد الحروب هي وسيلة حسم الخلافات بين الدول الرأسمالية، بل ظهرت الحاجة إلى توحيد أسواق الدول الصناعية من خلال سوق عالمية واحدة، وتوفير إمكانات الارتفاع بأداء الدول الصناعية بما يقتضيه ذلك من إعادة بناء لشكل الرأسمالية العالمية. وكان ذلك يعني ضرورة تجاوز الحدود القومية، وإزالة الأوضاع الاحتكارية، وإعادة توزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة حتى يمكن التوسع في سوق الدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة، وهي المرحلة التي عرفت بمجتمع الاستهلاك Consumer Society بعد أن كانت قيمة الادخار هي القيمة الأساسية التي اتسمت بها الرأسمالية منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الثانية(١).

ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والأمم تزداد قوة، باستثناء فترات قصيرة للغاية ودول محدودة العدد، سيطرت عليها النظم الاشتراكية والشيوعية وجعلت هذه الدول في عزلة عن العالم، مثال ذلك الاتحاد السوفييتي في العقود الثلاثة الأولى التالية لثورة تشرين الأول/أكتوبر والصين في عقد الخمسينيات والستينيات، وبعض الدول الأخرى(٢).

ولقد شهد الاقتصاد العالمي منذ بداية التسعينيات، ومع سقوط حائط برلين، عمليات «عولمة» متصاعدة لتدفقات التجارة والمال ولعمليات الإنتاج في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، الأمر الذي أدى إلى ظهور مقولة «نهاية الجغرافيا» وتآكل الدول القومية، ولقد أدى «رأس المال الدولي» دوراً مهماً في قيادة عمليات العولمة من خلال عمليات التحرير المالي التي يشهدها كثير من بلدان العالم وكذا زيادة عمليات الاندماج والتداخل بين الشركات الكبرى العاملة في جميع فروع النشاط الاقتصادي(٣).

---

(١) انظر: د. هالة مصطفى، العولمة... دور جديد للدولة، مرجع سابق، ص٤٣ وما بعدها.

(٢) د. جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، الصادر في فبراير ١٩٩٨، ص٢٣.

(٣) د. محمود عبدالفضيل، مستقبل التنمية في مصر في ظل العولمة، مقالة بجريدة الأهرام الصادر في ٢٣ يناير ١٩٩٨، ص١٠.

وقد توجت هذه المجهودات والتحولات الاقتصادية العامة بتحويل اتفاقات الجات إلى منظمة للتجارة العالمية[١] تتضمن من المبادئ والأحكام التي تفسح الطريق أمام حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ورؤوس الأموال للانتقال بين الدول دون عقبات وحواجز جمركية وغير جمركية – وأصبح الاقتصاد العالمي يدار من خلال ثلاث مؤسسات مهمة تمثل أضلاع مثلث واحد، وهي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية. فضلاً عن ذلك ظهر كثير من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مثل أوروبا الموحدة، والنافتا، والافتا، واتحاد الاسيان، ومجلس تعاون دول الخليج العربية، ومشروع منطقة التجارة الحرة العربية ومشروع السوق الشرق أوسطية ومحاولات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة عربية على حدى[٢].

وقد أصبح من أهم سمات العصر الحديث تحول دول العالم من نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات، ولقد أدى دوراً مهماً في هذا التحول فاعلون اقتصاديون من نوع جديد هم الشركات متعددة الجنسية، وهي رمز لسيطرة القطاع الخاص على جميع مجالات الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية، لذا تسمى أيضاً بالمؤسسات عابرة القوميات، ليس هذا فقط بل أصبحت هذه الشركات تمثل مراكز قوة في دولها لا يسمح لها بالحصول على تأييد حكومات هذه الدول فقط، بل أصبحت هذه الشركات توجه سياسات حكوماتها فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية – حيث أخذت هذه الشركات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في اتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى، وتحديد أولويات الاستثمار في الاقتصاد القومي، فضلاً عن تأثيرها في جميع عناصر التنمية الاقتصادية.

ولقد أدى هذا التطور وبصفة خاصة في العقدين الأخيرين إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول وزيادة ترابط العلاقات الاقتصادية والإنتاجية

---

(١) لمزيد من التفصيل حول منظمة التجارة العالمية وبعض نماذج التكتلات الإقليمية وصورها انظر:
د. خالد سعد زغلول حلمي، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات الدول العربية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة العشرون، يونيو ١٩٩٦، ص٥.

(٢) لمزيد من التفصيل حول الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة عربية انظر:
د. خالد سعد زغلول حلمي، الشراكة العربية الأوروبية ومستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة الثانية والعشرون، يونيو ١٩٩٨، ص١٢.

وتشابكها على الصعيد العالمي وهيمنة نمط الاستهلاك (معلوم) على حساب العادات والتقاليد والثقافات المحلية، نتيجة هذه العوامل أسبغت المراكز الرأسمالية المتقدمة صفة «العولمة» على المرحلة الحالية من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتفترض هذه الصفة ضمناً المشاركة والفعل المتساوي للأطراف الداخلة في هذه العولمة، في حين أن التطور الفعلي يبين أنها عملية هيمنة وسيطرة قسرية يفرضها التمركز والتركز في رأس المال والتقسيم الدولي الجديد للعمل، وهي السمة الرئيسة للنظام الاقتصادي العالمي في مرحلته الحاضرة(١)، ويمكن أن ندلل على ذلك بفشل جولة سياتل المنعقدة في ٢٩-٣٠ ديسمبر ١٩٩٩، على أثر اندلاع المظاهرات العنيفة احتجاجاً من جماعات الحفاظ على البيئة والمنظمات العمالية وحماية حقوق المرأة والمزارعين والطلبة ضد منظمة التجارة العالمية WTO التي تقوم الآن بهندسة العولمة وعمليات تحرير التجارة، وفي الواقع إن هذه الاحتجاجات كانت تعبيراً عن صوت الدول النامية بالاعتراض على سياسات منظمة التجارة العالمية التي تعبر عن مصالح الدول المتقدمة دون أن تضع في الاعتبار مصالح الدول النامية(٢).

المبحث الثالث
أهم ملامح ظاهرة العولمة

بعد أن تعرفنا على مفهوم العولمة وأهم التطورات التي دعت إلى بروز هذه الظاهرة، أصبح من الأهمية أن نشير إلى أهم ملامح العولمة في العصر الحديث حتى يمكن التعرف عليها بصورة حقيقية وصولاً إلى تحديد آثارها في الدول النامية، وسوف نتناول ملامح العولمة في مطالب خمسة على النحو التالي:

المطلب الأول: ظاهرة التكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني: ثورة المعرفة والمعلومات والتجارة الإلكترونية.

---

(١) انظر: تقرير مجلة العمل الدولية، تصدر عن منظمة العمل العربية، مرجع سابق، ص٤١، ٤٢.

(٢) انظر حول أحداث جولة سياتل:

- Destler, IM, Trade policy at a Cross roads, Brookings Review [BRR], vol 17, 1999: p.p 26-30.

المطلب الثالث: الثورة المالية.
المطلب الرابع: الشركات متعددة الجنسية.
المطلب الخامس: المؤسسات الدولية.

المطلب الأول
ظاهرة التكامل الاقتصادي

يُعد التكامل الاقتصادي من أهم ملامح ظاهرة العولمة، فعلى الرغم من أن التكامل ظاهرة عرفتها الدول منذ منتصف القرن التاسع عشر، فإن الظاهرة بدأ إحياؤها من قبل الدول المتقدمة بغرض إلغاء الحواجز المصطنعة أمام التبادل الاقتصادي بجميع جوانبه، ويتسم التكامل في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بتزايد رقعة الإسهام فيها على نطاق عالمي، كما تزايد عدد البلدان المستقلة المشتركة فيها، كما أدت التكنولوجيا الجديدة إلى انخفاض شديد في كلفة النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات المحاسبة، وهو ما أدى إلى تسهيل التكامل بين الأسواق الوطنية على المستوى العالمي(١).

وكان نتيجة طبيعية لذلك تضاؤل تأثير البعد المكاني في النظم الاقتصادية وتوارت مشكلات التنسيق بحيث أصبحت أساليب التنظيم الصناعي الفعالة تتضمن في حالات كثيرة قيام الشركات باختيار أماكن مختلفة من العالم كمواقع للمراحل المختلفة للإنتاج، وبالتدريج أصبح هيكل التجارة الخارجية قائماً على العلاقة بين الصناعات وبين الشركات، حيث يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الوسائل المهمة للعولمة(٢).

وبمرور الوقت يتزايد اعتماد البلدان بعضها على بعض في نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة للإلمام بالأساليب الفنية الأخرى للتصنيع وأنماط التنظيم، والتسويق وتصميم المنتجات، وهكذا يعد انتقال أثر البحوث والتطوير عاملاً آخر معززاً للروابط الاقتصادية

(١) William Morrow and Co., The Futur of Capitalismus, journal Economist, London, sep. 28th 1996, p. 10.

(٢) Mecloskey, deirdre, other Things equal: Learning La Love Globalization, vol, 25, Winter 1999, p: 117-121.

بين البلدان، فضلاً عن ذلك أصبحت العناصر المختلفة للعولمة، وهي التجارة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، أكثر ارتباطاً بعضها ببعض، ومن ثم أصبح الاقتصاد العالمي منظومة واحدة متكاملة.

ويمكن أن نشير إلى مجموعتين من العوامل كان لهما أكبر الأثر في زيادة تكامل الاقتصاد العالمي **المجموعة الأولى** تتمثل في التقدم التكنولوجي ولا سيما في مجالي المعلومات والاتصالات، الذي يتيح للشركات تنسيق الأنشطة الإنتاجية في مواقع مختلفة بطرق تتسم بفاعلية الكلفة، كما يتيح انتشار الأساليب التكنولوجية الجديدة أو المعرفة الفنية بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع، ويؤدي بصفة عامة إلى تقليل المنازعات التجارية العالمية. وقد ظهر أثر التقدم التكنولوجي واضحاً في الأسواق المالية، حيث تم التغلب على الحواجز الطبيعية والمكانية والزمنية التي تفصل بين الأسواق الوطنية(١).

أما **المجموعة الثانية** فإنها تتمثل في السياسات الاقتصادية العالمية التي أدت دوراً مهماً في اندماج الاقتصادات المختلفة وتكاملها، ومن مظاهر ذلك ما أقدمت عليه الدول من خفض الحواجز المصطنعة أمام حركة السلع والخدمات ورأس المال، واضطلعت مؤسستا بريتون وودز، في إطار تحرير التجارة المتعددة الأطراف، بأدوار أساسية في تشجيع عدد كبير من البلدان على اعتماد نظم اقتصادية مفتوحة قائمة على آليات السوق.

ويلاحظ أن جميع الاتفاقات التي تنشد التكامل الاقتصادي وما تمخض عنها من التزامات قد صيغت أساساً بمعرفة الدول الصناعية الكبرى. ولم يكن للدول النامية أي دور تقريباً، وهو ما يجعلنا نطلق عليها اتفاقات إذعان، بمعنى أنها وضعت شروطها من جانب واحد فقط، وهي الدول المتقدمة، وكان على الطرف الآخر وهو الدول النامية إما الرفض وإما القبول والتوقيع عليها، وفي أحسن الأحوال التعبير عن الاستياء وطلب التعويض عن الخسائر والأضرار التي ستلحق بها، والمطالبة بفترات انتقالية قبل أن تخضع تماماً للالتزامات التي نجمت عن تلك الاتفاقات.

---

(١) Jeffrey G. Williamson, "Globalization, Convergence, and History," op.cit, pp. 277-306.

ويؤكد ذلك ما حدث في مؤتمر سياتل[1] الذي عقد في إطار استكمال أحكام منظمة التجارة العالمية، حيث شعرت الدول النامية منذ بداية المؤتمر أنها مهمشة في المفاوضات، الأمر الذي أدى إلى احتجاج معظم دول أفريقيا ومنطقة الكاريبي الناطقة بالإنجليزية وبعض دول أمريكا اللاتينية بقوة على هذا التهميش وهددت بمقاطعة أي توافق يتم التوصل إليه، وهو الطريقة التي تتخذ بها القرارات داخل منظمة التجارة العالمية.

ويرجع استياء الدول الفقيرة من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب إصرار واشنطن على الربط ضمن آليات منظمة التجارة العالمية، بين التجارة ومعايير العمل الأساسية، فضلاً عن حماية البيئة.

وعارضت أقل الدول تطوراً في العالم هذا الاقتراح التي تعده شكلاً مستتراً من أشكال الحماية من جانب الدول الصناعية التي تهدف إلى حرمانها من إحدى ميزاتها النسبية التنافسية النادرة، وهي الأجور المنخفضة – وقد زاد غضبها – خصوصاً على واشنطن منذ اليوم الأول من المؤتمر – بسبب تصريحات أدلى بها الرئيس الأمريكي لصحيفة محلية أيد فيها فكرة فرض عقوبات متعددة الأطراف على الدول التي تنتهك حقوق العمل الأساسية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبد أي مرونة حيال طلبات الدول النامية بتخفيف القوانين الأمريكية الهادفة إلى مكافحة عمليات إغراق السوق بالسلع، وهي قوانين تؤثر سلباً في صادرات الدول الفقيرة.

وقد تبين من خلال المفاوضات سقوط المقولة التي تزعم الهيمنة الأمريكية المطلقة على مقدرات العالم وقدرتها على توجيه مسار العولمة لخدمة مصالحها وحدها. فقد كشفت المفاوضات، ليس فقط عن عمق خلافات أمريكا مع شركائها الأوروبيين، وإنما عن قدرة العالم الثالث على الاحتفاظ بموقع قدم مؤثر في الساحة الدولية، كما أبرزت أحداث سياتل وقوف أوروبا واليابان إلى جانب الدول النامية ضد مطالب أمريكا لفرض معايير للعمالة والبيئة. ووقفت اليابان مع دول

(١) انظر: Destler, IM, Trade policy at a Cross roads, op. cit, p. 28.

الجنوب ضد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية الإغراق، واصطفت أوروبا إلى جانب دول العالم الثالث ضد رغبة أمريكا في تخفيف القيود أمام قطاع الخدمات والاتصالات الأمريكي. بل إن أمريكا وقفت إلى جانب دول العالم الثالث ضد أوروبا في المطالبة بالتزام منظمة التجارة العالمية بفتح أبوابها للرقابة الشعبية ووضع حد للتعتيم والسرية التي اتسمت بها أعمال المنظمة منذ نشأتها.

وقد أوضحت مفاوضات هذا المؤتمر أننا أصبحنا أمام نوعين من العولمة[١]: **عولمة فوقية** جسّدها المؤتمر بما عبّر عنه من مصالح الدول المتقدمة، و**عولمة تحتية** مثلتها كل الحركات ذات الأهداف المتباينة والتي استطاعت أن تتصل بعضها ببعض عبر آلاف الأميال وتشترك معاً في اختيار رمز واحد للعولمة الفوقية، تناهضه وتطرح نفسها بديلاً له.

المطلب الثاني
ثورة المعرفة والمعلومات والتجارة الإلكترونية

لقد شهدت المعلومات تطوراً سريعاً ومهماً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، الأمر الذي دعا دول العالم إلى تسمية هذه الحقبة بثورة المعلومات، ومن المتوقع أن تسيطر ثورة المعلومات على حقل التجارة خلال العقود الثلاثة المقبلة، فبعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية والطاقة ستفرض هذه الثورة نفسها كمحرك جديد للتنمية الاقتصادية.

ويقرر إدوارد كورنيش رئيس مركز المجتمع الدولي المستقبلي الأمريكي[٢] أن «ثورة المعلومات تغير اقتصادنا بالطريقة ذاتها التي قلبت فيها الثورة الصناعية الاقتصاد المرتكز على الزراعة في القرن الثامن عشر».

---

(١) Destler, IM, Trade policy at a Cross roads, op. cit, p. 29.

(٢) انظر: مقالة القبس الكويتية بعنوان: «في عالم ما بعد الثورة الصناعية» الصادرة في ١٩٩٩/١٢/١٥، العدد ٩٥١٧، ص١٥.

وبدأت «الموجة الثالثة» مع وصول تكنولوجيا معلومات جديدة: الإنترنت وشبكات المعلومات متعددة الوسائط مع النظام الرقمي، ولعصر المعلومات الجديد هذا مميزات أساسية أربع، وهي **اللامركزية** و**العولمة** و**التنميط** ونقل **السلطة والقدرة إلى الأفراد**.

وفي إطار اقتصادي يشهد تحولاً متواصلاً وسريعاً، تصبح المعرفة المورد الأساسي، ويؤكد إدوارد كورنيش[١] أن «المعلومات ستصبح سريعاً أفضل موارد العالم لجمع الثروات لتحل بذلك مكان الأرض والطاقة والعمل ورأس المال» مشدداً على أن الدول التي تحاول تقييد تدفق المعلومات ستحكم على ذاتها بالتخلف الاقتصادي.

ولكن تنمية «الواقع الافتراضي» قد تؤدي إلى أشكال جديدة من التبعية مما، يدفع الناس إلى التخلي عن مسؤولياتهم المهنية والعائلية واللجوء إلى عالم افتراضي. ويقول خبير الاقتصاد بيتر دراكير إن اعتماد التجارة الإلكترونية على نطاق واسع سيؤدي إلى ثورة فعلية في الذهنيات. ويضيف إنه مع اختراع سكك الحديد في القرن الماضي «سيطرت البشرية على المسافات، لكن في الجغرافيا الجديدة للتجارة الإلكترونية ألغيت المسافات. لم يعد هناك سوى اقتصاد واحد وسوق واحدة والمنافسة لم تعد محلية بل أصبحت لا تعرف حدوداً».

وفي العالم المترابط هذا ستصبح مسألة «العمال المهاجرين الإلكترونيين»، أي عمال يتقاضون أجوراً زهيدة قادرون على القيام بعمل عن بعد فيما وراء الحدود، المعضلة المقبلة في التجارة الإلكترونية، فهؤلاء العمال الذين لن يحتاجوا إلى أن يستقلوا قطارات الأنفاق للذهاب إلى مراكز عملهم، سيدخلون مباشرة في منافسة مع عمال يتقاضون أجوراً أفضل في الدول المتطورة في مجالات عدة.

كما ستتلاشى أيضاً الفكرة التقليدية للعمل، فلن يكون هناك موظفون وعمال بل «مقاولو معرفة» قادرون على بيع مؤهلاتهم في السوق المحلية والعالمية بفضل أجهزة الكمبيوتر.

---

(١) من أهم ما يميز ثورة المعلومات تطور الحاسب الآلي ودخول العالم في التسعينيات عصر «الاقتصاد الرقمي» Digital Economy، وهو اقتصاد تتلاحم فيه قدرة الحاسبات مع نظم الاتصالات المتقدمة لتعيد هيكلة الأسواق، وأصبحت شبكة المعلومات التي تربط البشر ومؤسساتهم، والتي لا تعرف الحدود المكانية والزمانية، ركيزة التوجه الجديد نحو العولمة.
انظر: Hai, Nadeem, The Limit of Globalization: Cases and arguments, Sociology: The journal of The British socialogical, vol 33, 3 Aug 1999, pp. 667-668.

وقد دعت ثورة المعلومات الدول المتقدمة صاحبة المعلومات إلى إدخال حقوق الملكية الفكرية ضمن إطار اتفاقات الجات لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من خلال إلزام جميع دول العالم بضرورة إصدار قوانين تتعلق بحماية الملكية الفكرية من خلال وضع قيود على استقدام المعلومات وقطع الطريق على قراصنة هذه التجارة الرائجة في دول العالم كافة.

وأمام أهمية المعلومات في العصر الحديث ذهب بعض الفقهاء إلى أن حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع سوف تعد مصدر الثروة الجديد، سيتغير هيكل الاقتصاد العالمي وطبيعته من اقتصاد الأشياء «الذي يتسم بأنه يمنح ويفقد، مثال ذلك تجارة السلع» إلى اقتصاد المعلومات «الذي يتسم بأنه يمنح ويحتفظ به، مثال ذلك تجارة حقوق الملكية الفكرية»[١].

المطلب الثالث
الثورة المالية

يمكن القول بأن ثورة المعلومات أثرت في الاقتصاد وأدت إلى تغير في الفكر القانوني وظهور ثورة مالية قوامها وجود أدوات مالية ونقدية وظهور حقوق مالية مماثلة للحقوق الفنية، فالتصرف في أداة مالية هو في حقيقته تصرف في حقوق مالية، وإذا كان الشكل التقليدي للورقة المالية هو السهم، فإن ثورة المعلومات وما أدت إليه من ثورة مالية غيرت مفهوم الأوراق المالية والنقود، وأصبحت نبضة إلكترونية تحول النقود من بنك إلى آخر ومن عملة إلى أخرى.

وهذا أدى إلى انتشار التعامل العالمي للشركات وظهور مفهوم الشركات متعددة الجنسية التي يمكنها أن تتبادل في جميع أنحاء العالم، وهو ما يعني أن أي مدخرات في أي مكان من العالم يمكن أن تستثمر في أي مكان آخر من العالم.

---

(١) ولذا يذهب الدكتور حازم الببلاوي إلى القول بأن نجوم العولمة هم الشركات متعددة الجنسية – رجال المال – الباحثون – ورجال الإعلام، وهذا الوضع سوف يسود في ظل عالمية الاقتصاد وقومية السياسة، ويؤكد أن العولمة ليست الجنة ولن تكون، وليست النهاية كما لم تكن البداية، بل إن هناك كثيراً من المشكلات يجب وضع الحلول لها لتجنب آثارها السلبية. انظر في ذلك: د. حازم الببلاوي، انطباعات عن العولمة، مرجع سابق.

وقد أصبحت كل ورقة مالية تمثلها ورقة مالية أخرى، أي أن كل ورقة مالية تبنى على ورقة مالية أخرى، الأمر الذي أدى إلى حدوث انفصال بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد العيني، وأصبحنا أمام اقتصاد تحركه الحواس النفسية (وهو ما حدث في جنوب شرق آسيا)، وانتقلت بذلك كثير من الأمور من الاهتمام المحلي إلى الاهتمام العالمي(١).

وما نود أن نشير إليه في هذا الاتجاه العالمي هو سيطرة غريزة القطيع على الاقتصاد العالمي أو حركة أسراب الجراد(٢)، وهو ما يعني أن حركة رؤوس الأموال والاستثمارات تشبه حركة القطيع أو الجراد التي تتحرك بأحجام كبيرة جداً وبشكل فجائي، ويقرر الدكتور جودة عبدالخالق أن رؤوس الأموال عندما تتحرك بهذه الكثافة تضغط على سعر العملة وتضغط على احتياطي البلاد من النقد الأجنبي، وفي الحالتين تؤدي إلى دمار الاحتياطي وانهيار قيمة العملة، ولهذا تشبه أسراب الجراد لأنها تفعل بالاقتصاد ما تفعله أسراب الجراد في الحقول الخضراء، فهي تعبر الحدود من دون حواجز وتحول الأخضر إلى يابس ثم تتجه إلى موطن آخر لتفعل به الشيء نفسه.

وهناك عدد من العوامل أدت إلى عولمة النشاط المالي واندماج الأسواق المالية أهمها(٣):

---

(١) د. حازم الببلاوي، انطباعات عن العولمة، محاضرة ألقيت في الجمعية الاقتصادية الكويتية يوم ١٩٩٩/١٢/٥، مرجع سابق.

(٢) د. جودة عبدالخالق، رؤوس الأموال الساخنة تهدد اقتصاديات الدول النامية، ورقة عمل قدمت في ندوة «العولمة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر الجنوب» ٢٢-٢٣ نوفمبر سنة ١٩٩٩، ص١٠.

(٣) د. هالة حلمي السعيد، الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد ٥٨، سبتمبر ١٩٩٩، ص١٠.

وانظر حول تكامل الأسواق الرأسمالية:

Douhlas A.lrwin. "The Gatt in Historical perspective," American Economic Review, papers and proceedings, vol. 85 (May 1995), pp. 323-328.

١ – تطور سوق العملة الأوروبية الدولية Evolution of euro Currency market.

٢ – تطور السندات الأوروبية الدولية Development of euro bond market.

٣ – إزالة القيود على القابلية للتحويل لأغراض الحساب الجاري Elimination of Current account Controls.

٤ – تحرير القطاع المالي والمصرفي Financial Liberatization.

٥ – اتساع قاعدة القروض المشتركة floating rate syndicated loans.

٦ – انتشار فروع البنوك الأجنبية.

٧ – تقدم وسائل التوقي وتطورها في المخاطر المختلفة development of hedging techniques.

المطلب الرابع
الشركات متعددة الجنسيات(١)

تُعد الشركات متعددة الجنسية عاملاً أساسياً في ظهور العولمة، ومن أهم سمات الشركات المتعددة الجنسية تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط فني بين المنتجات المختلفة. فشركة ميتسوبيشي اليابانية متعددة النشاط، فهناك ميتسوبيشي السيارات، والأجهزة الكهربائية وللصناعات الثقيلة وللكيماويات، وهناك بنك ميتسوبيشي وميتسوبيشي المصرفية، وهناك أيضاً شركة التليفون والتلغراف الدولية تملك مثلاً شركة فنادق شيراتون، وشركة «تايم وارنر» تشتغل في عدد كبير من شركات النشر والإعلام والملاهي من ستوديوهات هوليوود إلى المجلة الأمريكية الشهرية إلى شبكة الأخبار (CNN). ويرجع السبب الرئيس الذي دعا الشركات المتعددة الجنسية إلى تنويع نشاطها هو قناعاتها بالحكمة القائلة بعدم

(١) انظر حول الشركات متعددة الجنسية:
U.N. Department of Economic and Social affairs, Maltinational Corporation in World development, preager publisher, 1997 New York, p.p. 3-10.
وأيضاً: د. عبدالهادي النجار، الشركات الدولية والنشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٢، ١٩٨٠.

وضع البيض في سلة واحدة، وهي تستند إلى اعتبار اقتصادي مهم، وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، وأيضاً تعمل هذه الشركات على تنوع أسواقها للسبب ذاته، وتعدد أساليب إنتاجها بحيث إذا ارتفعت قيم أحد عناصر الإنتاج التي يعتمد عليها أسلوب إنتاجي ما يمكن الانتقال إلى أسلوب إنتاجي آخر يعتمد على عنصر إنتاجي ذات ثمن منخفض نسبياً، ومن هنا جاءت تسمية هذه الشركات باسم متعددة الجنسيات.

وبما أن هذه الشركات تحقق مصالح لدولها التي تحمل جنسيتها وهي دول صناعية متقدمة، فلا غرابة أن نجد الشركات متعددة الجنسية وراء اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية وإقامة التكتلات الاقتصادية، بغرض فتح أسواق دول العالم لتسويق منتجاتها أو استخدام أي دولة محلاً لإقامة مصنع لإنتاج أحد مكونات صناعاتها متى توافرت لها بعض المزايا النسبية التي تمكنها من تخفيض كلفة الإنتاج، فمن يقتحم الأسواق العالمية لا يريد أن تعوقه حدود اقتصادية حتى مع بقاء الحدود السياسية، وهذا هو الهدف الذي تصبو إليه الشركات متعددة الجنسية.

وتعد الشركات متعددة الجنسية من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر، على الرغم من ظهور الشركات متعددة الجنسية بشكلها الحديث في أواخر القرن التاسع عشر وشكلت نقطة مهمة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائداً، وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تزايد عدد الشركات وازدادات فروعها في العالم وأصبحت في أواسط التسعينيات ما يقارب ٣٥ ألف شركة متعددة الجنسية، تتوزع هذه الشركات على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، وفي مستوى هذه الشركات يلاحظ تمركز كبير في عدد محدد منها، حيث تسيطر أكبر مائة شركة والتي تقدر بـ ٣,٪ من الشركات متعددة الجنسيات على معظم الإنتاج العالمي، ويعود لها ما يقارب ثلث الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤. وتقدر مبيعات فروعها بربع إجمالي المبيعات المقدرة لفروع الشركات متعددة الجنسيات. وتزداد هذه النسبة في بعض الفروع، مثل قطاع الإلكترونيات، حيث تبلغ مبيعاته نحو ٨٠٪ من مبيعات

هذه الصناعة من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وتحتل ٣٢ شركة أمريكية المراتب الأولى بين المائة شركة المسيطرة، بالإضافة إلى اتساع مجال نشاطها الذي يشمل جميع فروع الإنتاج والخدمات مقارنة بالشركات الأخرى اليابانية أو الأوروبية والتي تسيطر على قطاعات محددة ومحدودة، مثل الإلكترونيات بالنسبة للشركات اليابانية، والكيميائية والصيدلانية بالنسبة للشركات الأوروبية(١).

ويعمل في الشركات متعددة الجنسية نحو (٧٣) مليون عامل على الصعيد العالمي، ويقدر بأن كل فرصة عمل في هذه الشركات يرتبط بها فرصة أو فرصتان على الأقل من خلال العقود من الباطن، ويعمل في المائة شركة الأكبر نحو ١٦٪ من عمالة هذه الشركات، بينهم نحو ٤١,٦٪ من فروعها في الدول النامية(٢).

ولقد احتلت الشركات متعددة الجنسية أهمية كبرى بسبب تعاظم دورها الاقتصادي في بلدانها الأصلية وعلى الصعيد العالمي، حيث سيطرت هذه الشركات منذ أوائل التسعينيات على ما يقارب ثلثي التجارة الدولية للسلع والخدمات، وشكلت المبادلات الداخلية الخاصة بين فروعها نحو ٣٣٪ من التجارة الدولية.

وأكسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية للشركات متعددة الجنسيات، بسبب ما تتمتع به من قدرة على الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، وتشير الإحصاءات إلى أن الشركات متعددة الجنسية الأمريكية أنفقت نحو ٧٥٪ من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في أمريكا، في حين أنفقت الشركات اليابانية نحو ٨٠٪ من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في اليابان، والشركات الألمانية أنفقت أكثر من ٧٢٪ من الإنفاق الألماني على البحث العلمي والتطوير خلال عقد الثمانينيات. ويلاحظ أن هذا الإنفاق يتم تقريباً في

(١) انظر حول هذه التقديرات: World investment Report 1996. p. 29.

(٢) venables Anthony j, fragmentation and Multinational production, vol 43, 4 April 1999, p.p. 935-945.

البلد الأصلي لهذه الشركات، ولا تتعدى نسبة ما ينفق خارج حدودها الوطنية ٨٪ من إجمالي إنفاق هذا البند، ولم تتعد حصة الدول النامية من هذا الإنفاق ٥,٠٪ خلال الثمانينيات[١].

وقد أدت الشركات متعددة الجنسية إلى تفكيك عملية الإنتاج على الصعيد الدولي (تدويل الإنتاج)، ويرجع ذلك إلى أثر العولمة الذي أدى إلى تحقق التركيز الرأسمالي باستبعاد المنتجين الحديين من السوق، أي بإفلاس عدد من المشروعات المتوسطة والصغيرة التي لا تستطيع أن تواجه المنافسة الشرسة للشركات متعددة الجنسية، ويؤدي إلى سرعة بلوغ هذه المشروعات إلى الخروج من السوق ظروف تباطؤ معدل النمو الاقتصادي أو في فترات الانكماش، والواقع أن شركة لإنتاج السيارات مثلاً لا يمكن أن تستمر وتحقق ربحاً مناسباً إلا إذا تجاوز إنتاجها المليون سيارة. وقد ظهرت الحاجة إلى تعاملات مستقرة مع الصناعات المغذية، لأنه من الصعوبة بمكان أن تضع شركة واحدة كل مكونات سلعة معمرة تتسم بارتفاع ثمنها مثل «الطائرات أو السيارات» وتحافظ في الوقت نفسه على مركزها التنافسي، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة تدويل عملية الإنتاج، وقد ساعد على ذلك ظاهرة العولمة التي قدمت حلاً مرضياً لجميع الأطراف وهو التعاقد من الباطن، ومعنى ذلك أن الشركات متعددة الجنسية أصبح يقتصر إنتاجها على عدد محدود من مكونات السلعة «الطائرة أو السيارة» وتشتري باقي المكونات من شركات أخرى. ومثال ذلك ما اتبعته شركة جنرال موتورز الأمريكية لصناعة السيارات، التي قامت بتصفية عدد من المصانع المغذية (أي التي تنتج مكونات السيارات) المملوكة لها على أن تشتري تلك المكونات من شركات أخرى في أمريكا وفي خارجها، بل ومن تويوتا اليابانية التي قيل إنها المنافس الخطر الذي يجب منعه من اقتحام السوق الأمريكية، وسمى هذا الأسلوب "out soursing"، لهذا فرضت الرأسمالية الكوكبية[٢] (العولمة) اتجاهاً جديداً عرف باسم تصغير الحجم (Soucing - Sizing)، وهي الكلمة السحرية في عالم العولمة، ومعنى ذلك أن العولمة

(١) op. cit, p. 940.

(٢) د. إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٢٢، الصادر في عام ١٩٩٧م، ص١٧.

أدت إلى إنهاء عصر «الصناعات الثقيلة»، والمصانع الضخمة الشرهة في استهلاك الطاقة الملوثة للبيئة، وبدأ عصر المصانع الأنيقة التي تتعامل مع رقائق السليكون وتنتج اثنين أو ثلاثة من مكونات السلع النهائية والتي يعمل فيها حفنة من العاملين... والتي تعطي الشركة الأم أقصى درجات المرونة في التخلص من أي مصنع فيها، فإذا ما تعرضت إحدى الشركات إلى ضغوط سياسية مثلاً يمكنها أن توقف الإنتاج وتغلق المصنع ببساطة وينتقل المصنع والعملية الإنتاجية إلى دولة أخرى تنعدم فيها مثل هذه الضغوط أو تتمتع بمزايا نسبية أكبر تنعكس على انخفاض كلفة الإنتاج وزيادة الأرباح، ولذلك تطالب الشركات المتعددة الجنسية من العاملين لديها بأن يكونوا أكثر مرونة وأن ينسوا العمل الدائم حتى بلوغ سن التقاعد في الشركة ذاتها(١).

ويرى بعض المفكرين أن عالم ما بعد العولمة، أي اقتصاد ما بعد عام ٢٠٢٥ سوف يحتوي على عدة شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة، تعمل كلها على مستوى عالمي، وفيها من التشابه أكثر مما فيها من الاختلاف بصرف النظر عن تركيبة اسمها، وهذا يعني الانتقال من الشركات متعددة الجنسية إلى الشركات ما فوق متعددة الجنسية (الشركات بلا جنسية أو بلا قومية – العالمية)(٢).

المطلب الخامس
المؤسسات الدولية

إن النظام الاقتصادي العالمي لم يعرف المؤسسات الدولية إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد ظهرت الحاجة إلى مثل هذه المؤسسات على أثر الأزمات المتعاقبة التي تعرضت لها كثير من دول العالم، وإدراك هذه الدول بأن

(١) د. إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مرجع سابق، ص١٨.

(٢) د. حميد الجميلي، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين، مجلة شئون عربية، العدد ٩١، سبتمبر/ أيلول ١٩٩٧، ص١٥٦-١٧٩.

من الأهمية بمكان تنسيق السياسات فيما بينها ووجود هيئات دولية استشارية لتقديم يد العون والمشورة إلى الدول المختلفة عند حاجاتها لذلك. وعلى أثر ذلك ظهرت ثلاث مؤسسات دولية في مراحل متعاقبة تمثل بحق مركزاً لقيادة الاقتصاد العالمي، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية المعروفة بـ "WTO"[١].

لقد بدأ صندوق النقد الدولي "IMF" ممارسة اختصاصاته منذ نشأته، وقد طور مبدأ المشروطية في مجال حقوق السحب لفرض رقابة على اقتصادات الدول الأعضاء في حال العجز الكبير في ميزان المدفوعات، كما طور البنك أيضاً هذا الاتجاه في مجال القروض والمساعدات. وقد حدث تطور مهم في عمل هاتين المؤسستين على أثر قرارات مجلس الإدارة لعام ١٩٧٩ من خلال تأكيدها على مبدأ المشروطية وتطبيق مفهوم التصحيح الهيكلي وتوسيع التعاون فيما بين الصندوق والبنك في مجال الرقابة على السياسات الاقتصادية والتزام الدول المدينة بها والتدخل في إعدادها ضمن إطار برامج «التبيث والتكييف الهيكلي»[٢].

وقد توسعت صلاحيات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أثر أزمة المديونية التي ظهرت في عقد الثمانينيات، فأصبحت الفرصة مواتية لتطبيق برامج التكييف الهيكلي، وجرى الربط بين إعادة جدولة الديون ومنح قروض جديدة مساعدة وبين تطبيق برامج التكييف الهيكلي.

ويُعد تحول اتفاقات الجات إلى منظمة للتجارة العالمية مع مطلع عام ١٩٩٥ تتويجاً للجهود الدولية الهادفة إلى بسط النظام الاقتصادي العالمي الجديد على أكبر عدد ممكن من دول العالم، حيث أكد إعلان تونس الموقَّع في أبريل ١٩٩٤ على أن (الوزراء مصممون على العمل من أجل تحقيق انسجام

(١) د. خالد سعد زغلول حلمي، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص١٣٤.

(٢) I.M.F. staff working papers, Asurvey of Recent quantitative studies of long-term movement, ed by spitaller, E, vol XVIII, March 1971, p.p. 10-15.

شامل للسياسات في مجال التبادل والنقد والتمويل، بما في ذلك التعاون بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي)[١].

وقد عرفت الساحة العالمية كثيراً من المنظمات دولية النشاط بخلاف المنظمات الثلاث السابق ذكرها، مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمات غير حكومية، مثل نادي روما وملتقى دافوس، والعشرات من المؤسسات والمعاهد البحثية والتي سميت بـ «علب الأفكار» والتي تمارس أنشطة متعددة ذات تأثير وفاعلية والتي قامت وتقوم بنشر مفاهيم وأيديولوجيات موحدة لتشكل تياراً فكرياً وسياسياً ضاغطاً على الباحثين وصانعي القرار، وكانت الأيديولوجيا الحديثة هي نشر أفكار الرأسمالية عابرة القوميات تحت مسمى العولمة.

ويرى الدكتور شريف دولار أن الدول الصناعية المتقدمة تحاول تسخير إمكانات هذا العصر الجديد لخدمة أغراضها ومصالحها متجاهلة فكر مجتمع الاتصالات والمعلومات وقيمه وثقافته، فالرأسمالية الجديدة أو ما تعرف بالرأسمالية عابرة القوميات تحاول تشكيل نظام عالمي جديد يدور حول منظومة قيم الليبرالية الغربية، وفرضه على العالم بأسره، مستفيدة في ذلك من المتغيرات التي تحدثها العولمة من جانب، ومن امتلاكها لعناصر القوى المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية من جانب آخر. واستغلت نقاط التشابك والتداخل بين العولمة (كأداة) والنظام العالمي (كهدف) لتوهم العالم بأن النظام العالمي الذي تدعو إليه هو والعولمة شيء واحد وكيان لا ينفصل لا رجعة فيهما[٢].

---

(١) stevens, C. after The Gatt, The uruguay round implication for developing Countries (u.s) institue of development studies (ids), university of sassex, 1994, (IDS, policy Briefing paper), p.p. 20-28.

(٢) د. شريف دولار، العولمة تتجه بالعالم لانقسام من نوع جديد، مقالة في جريدة الأهرام، القاهرة، الصادرة في ٢ فبراير ٢٠٠٠، ص ١٨.

الفصل الثاني
العولمة وأثرها في اقتصادات الدول النامية

تمهيد وتقسيم

لا شك في أن هناك كثيراً من الآثار الاقتصادية سوف تتعرض لها الدول النامية على أثر الدخول في فخ العولمة، وهو ما يدعونا إلى التعرف على أهم هذه الآثار حتى يمكن لهذه الدول أن تتعامل مع هذا النظام العالمي الجديد، وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل إلى مباحث ستة:

المبحث الأول: العولمة والتجارة الخارجية للدول النامية.

المبحث الثاني: العولمة وتجارة الخدمات في الدول النامية.

المبحث الثالث: العولمة والنظم الضريبية للتجارة الإلكترونية.

المبحث الرابع: العولمة والتقلبات الاقتصادية للدول النامية.

المبحث الخامس: العولمة والأسواق المالية الناشئة.

المبحث السادس: العولمة والتقارب بين دول الشمال ودول الجنوب.

المبحث الأول
العولمة والتجارة الخارجية للدول النامية

إن نظرة سريعة حول تطور الأوضاع الاقتصادية خلال العقدين الماضيين يمكن أن تكون مؤشراً للتعرف على أهم أثار العولمة على النظام الاقتصادي العالمي بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، فتشير الإحصاءات إلى تضاعف الصادرات العالمية من السلع مرتين تقريباً كنسبة من الناتج العالمي، من ١٠ إلى ٢٠ في المائة مع تزايد التعامل في الخدمات على النطاق الدولي، حيث ارتفعت نسبة تجارة الخدمات من التجارة الدولية من ١٥ إلى ٢٢ في المائة، ومع اتساع عمليات الشركات المتعددة الجنسية فإن مبيعات فروعها في

الخارج قد تفوق الآن مجموع الصادرات العالمية، أي تنامي الاندماج الدولي لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال(١).

وتُعد الدول النامية قوة دافعة في مجال العولمة، بل هي هدف الدول المتقدمة الذي دفعها إلى نسج خيوط العولمة، باعتبارها ساحة كبرى لاستيعاب السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهذا ما تؤكده الإحصاءات التي تشير إلى ارتفاع حصة التجارة (الصادرات والواردات) في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية من نحو ٣٣ في المائة في منتصف الثمانينيات إلى ٤٣ في المائة في أواخر التسعينيات، وسوف تتجاوز ٥٠ في المائة خلال العقد المقبل. ويتباين التسارع تبايناً شديداً من دولة إلى أخرى وفقاً للأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة، وما بلغته من مراحل في طريق اتباع اقتصاد السوق، وتهيئة اقتصادها للتكيف مع اتجاهات العولمة(٢).

إن الاندماج المتزايد للبلدان النامية في التجارة العالمية يواكبه – بل يعززه في الواقع – اندماجها المتنامي في التمويل العالمي، وقد تضاعف أربع مرات تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٨، وتبلغ هذه التدفقات الآن نحو ثلاثة أرباع جميع تدفقات الموارد الصافية طويلة الأجل للبلدان النامية. وأصبحت التدفقات أكثر تنوعاً مما كانت عليه فيما مضى، فقد قفزت حصة البلدان النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم من ٢٣ في المائة في منتصف الثمانينيات إلى أكثر من ٤٠ في المائة في الفترة من ٩٤–١٩٩٨(٣). وكانت زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية راجعة جزئياً إلى التحسينات التي طرأت على سياسات وإمكانات هذه البلدان، ومثال ذلك ما اتبعته كثير من الدول النامية من تحرير الأسواق وإلغاء اللوائح وتنويع الأصول وتدويل العمليات متعددة الجنسية.

---

(١) ضيا قريشي، العولمة: فرص جديدة وتحديات صعبة، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٦، ص٣٠، ٣٣.

(٢) Tong, Gol clok, This is The time to go global, vol 8, 4 Aug 1999, p.p. 13-16.

(٣) Kierzkowski, Henryk, Handbook on The Globalization of The world Economy, Economic journal, vol 109 jun 1999, p.p. F506-F508.

فإذا كان الاتجاه العام هو أن العالم النامي قد أصبح في مجموعه أكثر اندماجاً دولياً فإن سرعة الدمج ومستواه يختلفان اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، ويظهر ذلك من الإحصاءات التي تشير إلى ازدياد اندماج شرق آسيا في التجارة العالمية بسرعة وبطريقة مستديمة، في حين كانت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي في أفريقيا جنوبي الصحراء في انخفاض مستمر حتى وقت قريب، وهي لا تزال أقل من مستواها الذي كانت عليه منذ عشرين عاما. وقد تسارع الاندماج التجاري في مناطق أخرى مثل، أمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وأوروبا، ووسط آسيا. لكنه تحقق في وقت قريب نسبياً مع التحول إلى الإصلاحات ذات التوجه الخارجي والبدء في تغيير الأنظمة.

وعلى الوتيرة نفسها أيضاً اتخذ الاندماج المالي للدول النامية صوراً متباينة، فقد كان نحو ٩٠ في المائة من تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية خلال عقد التسعينيات يتركز في اثنى عشر بلداً، ومعظمها بلدان متوسطة الدخل في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ولا شك في أن الدول النامية التي تعاني من عجز في وسائل التمويل المحلي مطالبة بإجراء كثير من الإصلاحات حتى تتمكن من اجتذاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية بصورتها المباشرة(١).

ولقد جاء توسيع الروابط التجارية وتنويعها وتعميقها بين البلدان النامية، نتيجة التغيرات المهمة في نظم التجارة والصرف، حيث تم التخلي بصورة متزايدة عن السياسات الحمائية التي توجهها الدولة والتي تتجه نحو الداخل وإلى إحلال الواردات في سبيل انتهاج سياسات أكثر انفتاحا وتوجهاً نحو الخارج وتم تحرير نظم التجارة والصرف، مع خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية بصورة ملموسة. وتشير إحدى الدراسات(٢) إلى أن ٣٣ بلداً نامياً قد انتقلت من نظم تجارية منغلقة إلى نظم منفتحة نسبياً في الفترة من ١٩٨٥ إلى

(١) Steglitz, Joseph E, Lessons from East Asiam journal of policy Modeling [JMO], vol 21, May 1999, p.p. 311-330.

(٢) انظر في ذلك:
jeffrey D. sachs and ndrew M. Wamer. ''Economic Convergence and Economic plolicies'' NBER. working paper No. 5039 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research, february 1995) p 15.

١٩٩٥، بل إن كثيراً من البلدان النامية قد التزمت بإجراء المزيد من خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية في سياق جولة الأورجواي المتعددة الجوانب، هذا فضلاً عن أن مشاركة البلدان النامية في الترتيبات التجارية الإقليمية، التي قد تؤدي إلى مواجهة خطر تحول مسار التجارة.

المبحث الثاني
العولمة وتجارة الخدمات للدول النامية

إن أوجه التقدم السريع قد طالت تجارة الخدمات الدولية، وظهرت تحولات هيكلية مهمة، فالتقدم السريع في الاتصالات السلكية واللاسلكية وفي تكنولوجيا المعلومات ساعد على توسيع حدود القدرات التجارية في مجال الخدمات، وهي العنصر الأسرع نمواً سواء في مجال التجارة أو الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد بدأت تنفتح أمام البلدان النامية مسارات جديدة واعدة للصادرات، وخاصة في مجال الخدمات الكثيفة العمالة والبعيدة نسبياً، مثل تجهيز البيانات، وإعداد برامج الحاسوب، والخدمات المهنية والمكتبية، التي يمكنها وحدها مضاعفة صادرات الخدمات التجارية لهذه البلدان التي تقدر الآن بنحو ١٨٠ مليار دولار. وقد أدى تزايد الإمكانات التجارية للخدمات إلى زيادة فرص حصول الشركات في البلدان النامية على خدمات فاعلة ومتقدمة فنياً وعلى المزيد من الدراية والتقانة من خلال الاستيراد والاستثمار الأجنبي، يترتب على تناقص كلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات توفير إمكانات للبلدان النامية لتخطو خطوات واسعة في طريق تنمية التكنولوجيا(١).

في هذا السياق يصبح من الضروري أن تقوم الدول النامية بتحسين كفاءتها في توفير الخدمات – ليس بهدف الحصول على فرص تصديرية جديدة فحسب – بل من أجل الحصول على خدمات فعالة سوف تكون لها أهمية متزايدة في القدرة على المنافسة في مجال الاقتصاد برمته، مما يعكس الكثافة

(١) انظر حول هذه الإحصاءات: تقرير البنك الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي والبلدان النامية» واشنطن، ١٩٩٥.

المتزايدة لخدمات الإنتاج بوجه عام، ومن الأهمية بمكان وضع نظام للتجارة الحرة والاستثمار في الخدمات.

ولا شك في أن اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يفيد البلدان الصناعية المتقدمة أكثر مما يضرها، إذ إن مكاسب التخصص والكفاءة التي تجنيها البلدان الصناعية من الاندماج التجاري مع البلدان النامية هي مكاسب كبيرة، بل إنها أكبر من المكاسب التي تجنيها من زيادة الاندماج فيما بينها، حيث إن فروق الأسعار بين البلدان النامية والبلدان الصناعية تبلغ في المعدل نحو ضعف الفروق الموجودة فيما بين البلدان الصناعية، وفي مجال الخدمات بوجه خاص لا تمثل الكلفة في البلدان النامية سوى جزء طفيف من الكلفة في البلدان الصناعية، كما أن البلدان الصناعية يمكن أن تحقق مكاسب كبيرة من الاندماج التجاري الناجم من ارتفاع معدل نمو الاستثمارات والابتكار وتنامي الإنتاجية الناتج عن ازدياد حجم السوق والمنافسة وما يترتب على كل ذلك من آثار تكنولوجية. وفي مجال المال فإن الأسواق الناشئة توفر منفذاً يمكن أن يحقق عائدات كبيرة، كما يحقق تنويع المخاطر لمدخرات البلدان الصناعية والمرجح أن تزداد المكاسب مع الدمج التجاري والاستثماري مع البلدان النامية مع مرور الوقت، لأن المتوقع أن يكون نمو هذه البلدان ضعف معدل سرعة نمو البلدان الصناعية(١).

وعلى صعيد آخر لن يكون ازدياد الاندماج مع البلدان النامية من دون كلفة تصحيح تتحملها البلدان الصناعية وخصوصاً بالنسبة لصناعاتها كثيفة العمالة، وعمالها ذوي المهارة المنخفضة، ولكن من الناحية الاقتصادية ككل ومع مرور الوقت فإن هذه الكلفة سوف تنخفض أمام المكاسب الناجمة عن الاندماج، وسوف تؤدي التجارة مع البلدان النامية إلى تنشيط الصناعات والخدمات الأخرى في البلدان الصناعية التي ستحتفظ بميزة القدرة على المنافسة، ولكن ما يتطلبه ذلك التغيير الهيكلي من إعادة تخصيص الموارد ليس من السهل تحقيقه ولا بد أن يكون مصحوباً باحتكاكات – وهناك خطر حقيقي لتزايد

(١) انظر: ضيا قريشي ZIA Qureshi، العولمة: فرص جديدة وتحديات صعبة، ص٣٠، ٣٣.

الضغوط الحمائية، وسوف يتوقف نجاح التحول إلى حد كبير على كفاءة سياسات البلدان الصناعية في التخفيف من الكلفة الاجتماعية لعملية التصحيح، وتيسير إعادة تخصيص الموارد من خلال إيجاد عمالة أكثر مرونة وأسواق للمنتجات[١] – وقد تكون إدارة عملية الاندماج هذه بنجاح أهم التحديات الاقتصادية في المستقبل، وتجب مقاومة الضغوط الحمائية الرامية إلى إبطاء عملية الاندماج أو عكس مسارها لأن ذلك قد يسبب خسارة للبلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء، وهي خسارة قد تكون فادحة[٢].

المبحث الثالث
العولمة والنظم الضريبية للتجارة الإلكترونية

إن العولمة لها قواعدها ومبادئها التي تؤثر بالضرورة في جميع المجالات والقوانين والسياسات داخل الدولة، ومن ضمن هذه النظم الضريبية المتبعة في الدول النامية، فإذا كان فرض الضرائب يستند إلى مبدأ السيادة الإقليمية، أي حق الحكومة في فرض الضرائب على الدخول والأنشطة داخل نطاق الولاية الإقليمية، إلا أنه في ظل سيطرة ظاهرة العولمة واتساع نطاق البيئة العالمية يفقد هذا المبدأ فاعليته، ومن المؤكد أن تؤدي العولمة بالتدرج إلى تقييد حرية اختيار الحكومات للهياكل الضريبية ومعدلاتها، وهو ما يشكل عنصر ضغط على موارد الدول النامية التي تعتمد بصفة أساسية على الضرائب بوصفها مصدراً للدخل، ومن ثم تصبح مصدر إزعاج لهذه الدول[٣].

(١) Ramchorran, Harri, Trade Liberalization in services An analysis of The obstacles and The opportunities for trade expansion by u.s. low firms, Maltinational Business Review [MBU] vol 7, spring 1999, p.p. 27-36.

(٢) Bushro, David, Raynor, Michael, Whither The Economy: Can We depend on globalization/ journal of Management Consulting [JCS], vol 10, May 1999, p. 69.

(٣) Vito Tanzi, Globalization, Tax Competition and future of Tax systems, "IMF working paper 96/141 (December 1996), and Taxation in an integrating world (washington: Brookings institution, 1995). p.p. 12-22.

إن من شأن هذا التعديل في النظم الضريبية أن يشجع عوامل الإنتاج للانتقال دولياً، مثل التمويل الرأسمالي وبعض المجموعات الجيدة التدريب في سوق العمل، والمواد الأولية، وتفكك العملية الإنتاجية للاستفادة من المزايا النسبية في كل دولة مع دفع عجلة الإنتاج والتنمية.

وقد شهدت بلدان كثيرة انكماش الوعاء الضريبي، مما دفع حكومات بعض الدول إلى وضع نظم ضريبية ملائمة، تعمل على تعويض النقص في الضرائب الجمركية من خلال زيادة الضرائب على الدخل الفردي وتقليص الإنفاق الحكومي، ومن المفترض أن العولمة سوف تدفع النظم الضريبية نحو التقارب تدريجياً إما من خلال التنسيق الضريبي وإما عن طريق المنافسة الضريبية ضمن اختصاصات محددة(١).

الضرائب والتجارة الإلكترونية

وأمام انتشار التجارة الإلكترونية وزيادة معدلاتها في السنوات القليلة الماضية(٢)، بدأت السلطات الحكومية في كثير من الدول المتقدمة في دراسة فروع التجارة الإلكترونية ومجالاتها، للوقوف على مدى إمكانية تطبيق القواعد الضريبية المعمول بها حالياً، وبرغم وجود آراء تؤكد إمكانية إخضاع التعاملات التجارية الإلكترونية للقواعد الضريبية الحالية، إلا أن الواقع العملي أظهر أهمية صياغة تشريعات جديدة لهذا العالم الجديد. فعلى سبيل المثال، انتهت الولايات المتحدة الأمريكية من إعداد أول صيغة لتشريع التعاملات التجارية الإلكترونية.

(١) انظر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي) دراسة أعدها خبراء صندوق النقد الدولي، واشنطن، مايو، ١٩٩٧، ص٨٤.

(٢) تشير الإحصاءات إلى أن هناك تطوراً هائلاً في حجم التجارة الإلكترونية، فقد ارتفع من ٣ مليارات دولار أمريكي عام ١٩٩٦ لتسجل نحو ٨٤ مليار دولار عام ١٩٩٨، أي بزيادة تعادل ٢٨ ضعفا، ومن المتوقع أن يبلغ حجم التجارة الإلكترونية ١٢٣٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢، لتكون الزيادة أكثر من ٤٠٠ ضعف في ست سنوات فقط.
انظر في ذلك:
Active Media Research Group, 1999, p. 21.

هذا وقد أنشأ قانون Internet Tax Freedom ما يطلق عليه Commission on Electronic Commerce، ليضم جميع القواعد الضريبية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، على أن يتم إصدار التوصيات مع مطلع عام ٢٠٠١[١]. ولا شك في أن هذا الاتجاه يؤكد عدم قدرة النظم الحالية على تغطية جميع الجوانب القانونية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية لما تتمتع به من خصوصية. ولن يتسنى للتجارة الإلكترونية تحقيق معدلات النمو المستهدفة دون توافر البيئة التشريعية المواتية، والتي تولد الثقة لدى أطراف التعامل في ما يتعلق بضمان صحة التعاقدات ووجود آليات لفض المنازعات وإمكانية الاعتماد على آليات عقد الصفقة إلكترونياً. والواقع العملي يشير إلى عدد من التحديات الرئيسة المثارة في مجال المعاملة الضريبية للتعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت: مثل سيادة الدولة، والعدالة الضريبية، وصعوبة إثبات التعاملات والعقود، وعدم وجود آليات محددة لإخضاع التعاملات التجارية الإلكترونية للضريبة.

وأمام صعوبة إثبات التعاملات والعقود التي تتم إلكترونياً، اتجهت معظم القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية إلى استحداث أحكام تشترط أن يتم إثبات التعاملات كتابة، أو أن تقدم معلومات معينة كتابياً، فإذا اشترط القانون كتاب عقود التجارة الإلكترونية لأغراض الإثبات فإن عدم تقديم الكتابة لا يضر بصحة العقد، وإنما يؤثر في حالة التنازع.

وجدير بالذكر هنا أن الإعلان الوزاري للتجارة الإلكترونية العالمية، الذي عقد في ٢٠ مايو عام ١٩٩٩ قد أقر رغبة ١٣٢ دولة في تأمين عدم فرض رسوم جمركية على المنتجات الإلكترونية، غير أن ذلك يمثل تحدياً جوهرياً في مواجهة السلطات الحكومية في الدول النامية، ذلك أن عدم فرض الضرائب على تلك المعاملات الإلكترونية، يمثل ضياعاً لبعض الموارد السيادية للدول.

(١) David E. Hardesty, 1999: "Electronic Commerce: Taxation and planning" Warren Gorham & Lamont.

في الواقع ليست هناك مشكلة ضريبية بالنسبة للتجارة الإلكترونية التي يكون محلها السلع المادية Tangible goods وذلك لأنها سوف تمر عبر الحدود الجمركية من دولة إلى أخرى، وإنما تظهر المشكلة فيما يتعلق بالسلع غير المادية Intangible goods كالبرمجيات والتسجيلات الصوتية والمرئية وتجارة الخدمات بأنواعها المختلفة التي تتم عبر الإنترنت.

وهناك اقتراحان[١] للتغلب على مشكلة الضرائب على التجارة الإلكترونية التي يكون محلها سلعاً غير مادية؛ الاقتراح الأول فرض الضريبة على الاستهلاك والملكية بدلاً من فرضها على الدخول، حيث إن كلاً من الاستهلاك والملكية يتسم بانخفاض المرونة وصعب إخفاؤه، وتساعد هذه الضريبة في جمع الضرائب من المتهربين من دفعها، حتى أولئك الذين يحققون دخولاً مرتفعة من التعاملات غير الملموسة عبر شبكة الإنترنت، حيث يقومون بإنفاق هذه الدخول على الاستهلاك أو الاستثمار الذي يتجسد في الملكية.

والاقتراح الثاني تطبيق ضريبة البيت Bit tax، وهذه الضريبة يتم تحصيلها على أساس كمية البيتس bits الرقمية التي يتم استخدامها أو نقلها، ويتطلب ذلك وجود معدات ذات مواصفات خاصة في الأجهزة المختلفة التي تقوم بنقل المعلومات «الكمبيوتر، الفاكس» وغيرها، وخصوصاً بقياس البيانات على أساس البيتس.

ومن ثم فإن الـ bit tax سوف تتمكن من حصر العدد الفعلي من البيتس الذي تم نقله وتقوم بفرض ضريبة عليه – وتُعد ضريبة البيت أفضل الحلول لفرض ضريبة على انتقال السلع والخدمات غير الإلكترونية عبر الإنترنت، إلا أنه قد وجهت لهذه الفكرة كثير من الانتقادات أهمها[٢]:

---

(١) Economist 1997: ''Disappearing'', May 31, 1997, p. 11.

(٢) رأفت رضوان، رشا عوض، ولاء الحسين، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثاني، العدد الثاني، يونيو ٢٠٠٠، ص٢٦.

وانظر أيضاً: National Tax Association Communications and electronic Commerce Tax projerct Final Report, Washington D.C, September 7, 1999, p. 33.

١ – من شأن الأخذ بضريبة البيت الاعتداء على الخصوصية، وذلك لأنها تعتمد على تتبع البيانات الخاصة بالمتعاملين على شبكة الإنترنت.

٢ – مشكلة الازدواج الضريبي، حيث إن المستهلك سوف يقوم بدفع ضريبة القيمة المضافة VAT عند شرائه الأجهزة الإلكترونية التي يستخدمها في عملية تبادل/نقل المعلومات، بالإضافة إلى ضريبة البيت Bit Tax عند استخدامه لهذه الأجهزة في تبادل البيانات.

إلا أننا نرى في هذا الصدد عدم وجود ازدواج ضريبي لاختلاف الواقعة المنشئة للضريبة، فهي في ضريبة القيمة المضافة VAT واقعة شراء جهاز إلكتروني، والواقعة الثانية هي شراء سلعة أو خدمة أخرى عن طريق استخدام هذا الجهاز، ولذا لا ينطبق الازدواج الضريبي في هذه الحالة.

٣ – انخفاض نمو الإنترنت وما يترتب عليه من انخفاض في الأنشطة والأعمال المتوقع انبثاقها عن هذه الصناعة الجديدة.

٤ – يؤخذ على هذه الضريبة ارتفاع كلفتها، فضلاً عن الصعوبات العملية التي تصادف تطبيقها.

وعلى الرغم من هذه الاقتراحات، فإنه يجب على جميع الدول النامية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية أن تكون مستعدة لفقد أحد مصادر دخلها وهي الضرائب الجمركية، الأمر الذي يتطلب تعديل قوانينها الضريبية على ضوء مبادئ منظمة التجارة العالمية وأحكامها، أو بمعنى آخر تطويع قوانينها بما يتواكب مع اتساع نطاق العولمة ليس في نطاق المجال الضريبي فقط بل أيضاً في كثير من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعمالية والاستثمارية، ولا شك في أن هذه الإجراءات سوف تمكن الدول النامية من رسم خرائط الملاحة المستقبلية بما يتواكب مع ظاهرة العولمة.

المبحث الرابع
العولمة والتقلبات الاقتصادية للدول النامية

من الأسئلة التي تطرح دائماً على مستوى الاقتصادات الكلية: ما تأثير العولمة في حركة النشاط الاقتصادي ومعدلات التضخم؟ أو بمعنى آخر؛ ما تأثير زيادة تكامل الاقتصادات الوطنية في الأوضاع الاقتصادية للدول النامية؟

حتى وقت قريب لم تكن هناك دراسات تتعرض بصورة مباشرة لمدى الارتباط بين التقلبات الدورية في الناتج على المستوى الدولي، وفي عام ١٩٩٧ صدرت دراسة عن صندوق النقد الدولي[١] تشير إلى أن تكامل الاقتصادات الوطنية لا تؤدي إلى زيادة الارتباط بين التقلبات الدورية في الناتج على المستوى الدولي، واستندت هذه الدراسة إلى التحركات المتباينة في فجوات الناتج بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسة في السنوات الأخيرة، وأن معدلات الارتباط كانت أكثر ارتفاعاً في السبعينيات بسبب صدمات العرض الكبيرة التي أثرت في جميع البلدان في وقت واحد، ومع أن التقلبات في نمو الإنتاج الصناعي للاقتصادات المتقدمة الرئيسة ترتبط ارتباطاً قوياً «بدورة الأعمال العالمية» (وهي العنصر المشترك في التقلبات الدولية)، فلم تظهر اختلافات منتظمة في نسب الارتباط بمرور الوقت[٢]. وترجع معظم درجات تفاوت الناتج في الاقتصادات المتقدمة الرئيسة إلى الصدمات الخاصة بكل بلد والصدمات المشتركة، وتتراوح نسبة التفاوت بين ٧٥ في المئة و٩٥ في المئة تبعاً لأحدث التقديرات الأخيرة. أما انتقال أثر الصدمات الخاصة بكل بلد من خلال العلاقات التجارية فمحدود للغاية، وتستثنى من ذلك الصدمات الناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تنعكس على الدول النامية بدرجة أقوى من الصدمات الناشئة في بلدان أخرى، وذلك بسبب الحجم النسبي للولايات المتحدة وعلى أساس الارتباط بين التجارة والناتج.

كما تشير الدراسة التي قدمها خبراء صندوق النقد الدولي[٣] إلى أنه ليس هناك أي دلائل تؤكد انتقال أثر الصدمات الخاصة بالبلدان إلى نطاق دولي من خلال تدفقات التجارة أو أن هناك زيادة في هذا الانتقال خلال العقدين الماضيين، وتذهب هذه الدراسة إلى أنه بصرف النظر عن تأثير الاختلالات العامة، مثل خدمات أسعار السلع أو خدمات التكنولوجيا، ترجع التقلبات في دورات الأعمال

---

(١) صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي) دراسة أعدها خبراء صندوق النقد الدولي، واشنطن، مرجع سابق، ص٨٤.

(٢) Robin L. lumsdaine and Eswar S. prasad. ‘‘identifying The Comman Componet in international Economic fluctuations’’ (unpublished;) IMF, December 1996). p.28.

(٣) Manmohan Kumar and Eswar prasad international Tarde and The Business Cycle, ‘‘IMF working paper (forth Coming) 1997 p. 19.

بالدرجة الأولى إلى الاختلالات المحلية غير المتزامنة. وأن ما حدث في دول النمور الآسيوية في صيف عام ١٩٩٧، التي عانت أزمة قوية وعنيفة عصفت باقتصادات هذه الدول وعرضتها لمآزق اقتصادية واجتماعية خطرة، فسرعان ما تسربت آثار الأزمة إلى روسيا، فتوقفت عن دفع أعباء ديونها الخارجية وتهاوى فيها سعر صرف الروبل، كما أن انهيار بورصات دول «المعجزات الآسيوية» وعملاتها سرعان ما أثر في حالة البورصات في مختلف مناطق العالم – بل تأثر كثير من الدول التي ترتبط بدول النمور الآسيوية بروابط مالية وتجارية بدرجات متباينة توقفت على درجة هذا الارتباط وعمقه، كما كان لهذه الأزمة تأثير سلبي في سعر النفط عالمياً وعلى المنطقة العربية(١).

ومن هنا لا نستطيع أن ننكر وجود تأثير للعولمة والتكامل الاقتصادي والاندماج بين الدول المختلفة على دورة النشاط الاقتصادي في الدول النامية وإمكانية انتقال الصدمات الخاصة ببعض البلدان إلى بلدان أخرى، وهذا يتوقف على درجة الارتباط وعمقه بين الدول المختلفة، وهو ما يجب أن يضعه صانع السياسات الاقتصادية في الاعتبار عند رسم سياسات التكيف في ظل ظاهرة العولمة.

أما فيما يتعلق بأثر العولمة على معدلات التضخم في الدول النامية، فمن الملاحظ أن هناك انخفاضاً في معدلات التضخم في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى السياسات والإجراءات التي تتبعها الدول للسيطرة عليه، ولكن من المحتمل أن زيادة انفتاح التجارة والتدفقات الرأسمالية قد أدت أيضاً إلى تحقيق ذلك الانخفاض في بعض الحالات، ومن المحتمل أن المنافسة الأجنبية، والاعتماد على المصادر الخارجية لعناصر الإنتاج والسلع، وزيادة تدويل الإنتاج، قد أدت إلى كبح طلبات زيادة الأجور أو إلى زيادة نمو الإنتاجية، مما أدى إلى انخفاض الكلفة، وهذا معناه تحقيق المزيد من انخفاض معدلات التضخم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة(٢).

---

(١) د. رمزي زكي، المحنة الآسيوية قصة صعود دول المعجزات الآسيوية وهبوطها، مقالة في جريدة القبس الكويتية، الصادرة في ٢ مارس ١٩٩٩، ص٣٢.

(٢) Slaughter, Matthew j, Globalisation and wages: Atale of two perspectives, op. cit. p.p. 609-629.

المبحث الخامس
العولمة والأسواق المالية الناشئة(١)

لقد أدت العولمة دوراً مهماً وبارزاً في تنشيط الأسواق المالية ونشأتها في كثير من دول العالم ذات الاقتصادات النامية، وأن تلك الأسواق لم تنشأ فقط لتزايد الطلب على الاستثمارات الأجنبية والمحلية لسد الفجوة التمويلية في هذه الدول ولتوفير احتياجات التمويل للنشاط الاقتصادي والإنتاجي طويل الأجل فيها، بل ظهرت أيضاً كنتيجة للرغبات المتزايدة للاستثمارات الدولية في البحث عن أسواق متعددة لتنويع استثماراتها تقليلاً للمخاطر، ويشير هذان السببان إلى وجود منفعة متبادلة بين الدول النامية المضيفة للاستثمارات الأجنبية والمحلية والدول المتقدمة صاحبة رؤوس الأموال المستثمرة من إنشاء أسواق مالية في الدول النامية.

وباستقراء إحصاءات حركة الاستثمارات الخاصة أو غير الرسمية غير المباشرة (الاستثمار في الأوراق المالية) يتبين لنا أنها قد زادت من ١,٤ بليون دولار إلى ٩,٥ بلايين دولار خلال الفترة من ١٩٨٦ – ١٩٩٦، أي أنها تضاعفت ٦٥ مرة خلال عشر سنوات، وتمثل الاستثمارات الخاصة بالنسبة إلى إجمالي التدفقات إلى الأسواق المالية الناشئة نحو ٣٢,١٪ خلال الفترة نفسها مقارنة بمستواها عام ١٩٨٦، حيث لم تزد تلك النسبة عن ٢,٢٪ من إجمالي الاستثمارات الدولية، ولم تأت الزيادة في تلك التدفقات الاستثمارية للدول النامية ارتجالاً، بل جاءت نتيجة لحدوث عدد من المتغيرات الدولية، وكذلك اتباع هذه الدول لمجموعة من السياسات التي استرعت انتباه المستثمرين الدوليين ودفعهم إلى توجيه رؤوس أموالهم لأسواق الأوراق المالية في الدول النامية.

(١) Rose, peter, Money & Capital Markets, financial instutution and instreciments in A Global Market place'' Times Mirror Higher Eduecation Group inc, USA, 1997, p. 30-42.

ولقد كان لهذه السياسات أثر كبير في نمو أسواق الأوراق المالية في كثير من الدول النامية، بل حققت معدلات أداء فاقت كثيراً من الأسواق المتقدمة، ولقد ساعدت عوامل العولمة المالية والتحرير الكامل للأسواق المالية الدولية على تزايد حركة رؤوس الأموال الدولية وحرية دخولها وخروجها من الأسواق المختلفة وإليها دون قيد، وتكامل اقتصادات كثير من الدول والأسواق المالية فيها(١).

(١) ترجع أسباب النمو في الأسواق المالية في الدول النامية وزيادة قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية بمعدلات كبيرة إلى نوعين من العوامل:

المجموعة الأولى من هذه العوامل هي العوامل الخارجية وتشمل:

أ – انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الأسواق العالمية.

ب – تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، وانعكس ذلك على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

جـ – تسهيل الدول المتقدمة دخول مصدري الأوراق المالية من الدول النامية لأسواقها من خلال اتباع تدابير من شأنها تخفيض كلفة المعاملات في أسواق الأوراق المالية فيها، ومن ثم تشجيع إصدار الأوراق المالية فيها لتلبية احتياجات الدول النامية.

د – ارتفاع معدلات السيولة النقدية عالمياً نتيجة للنمو السريع في سوق العملات المختلفة، وزيادة حجم الأموال المتوافرة لدى الدول المصدرة للبترول، مما أدى إلى توسيع حجم السيولة المتاحة للاستثمارات الدولية.

والمجموعة الثانية من هذه العوامل هي العوامل الداخلية، والتي ترجع إلى: السياسات التي اتبعها كثير من الدول النامية وأدت إلى تنمية أسواقها المالية وجذب الاستثمارات إليها، فوجود تلك العوامل يفسر توجيه المستثمرين لاستثماراتهم إلى عدد من الدول النامية دون الأخرى، وتشمل العوامل الداخلية ما يلي:

- برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجها كثير من الدول النامية، وأهم هذه البرامج برامج الخصخصة، التي أدت إلى بيع كثير من الشركات عن طريق طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية.
- تحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة في كثير من الدول النامية، مما أدى إلى استقرار أسعار الصرف الذي يُعد عنصراً مهماً من عناصر جذب الاستثمار.
- خفض العجز في الموازنة العامة للدولة، وخفض معدلات التضخم، الأمر الذي كان له كثير من الآثار الإيجابية على الاقتصاد الكلي.

=

وقد نتج عن ذلك عدد من الآثار يمكن إجمالها فيما يلي:

١ – زيادة كفاءة الأسواق المالية الناشئة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المحلية، وتحقيق التكامل الاقتصادي الذي مكّن من تنويع الاستثمارات والأحوال الرأسمالية.

٢ – تغيير صور حركة رؤوس الأموال الأجنبية وأشكالها، حيث قلّت الأهمية النسبية للقروض المصرفية، وزادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وبخاصة المتجهة إلى الأسواق المالية الناشئة.

وفي دراسة أعدها نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال في مصر، توضح مدى التطور في تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى الأسواق المالية الناشئة خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث شهدت الفترة من ١٩٧٣–١٩٨١ تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال إلى الأسواق المختلفة في صورة قروض مصرفية انتهت إلى حدوث أزمة الديون العالمية في عام ١٩٨٢، وتغير الحال في بداية التسعينيات، حيث شهدت هذه الدول طفرة كبيرة من تدفقات مالية في شكل آخر جاء معظمها في صورة استثمارات غير مباشرة خاصة وغير رسمية. فقد بلغ المتوسط السنوي لصافي التدفقات من رؤوس الأموال

= ● اتباع الدول النامية لعمليات المقايضة Swap، وهي تعني (مقايضة الدين بأسهم)، بمعنى تحويل ديونها إلى أسهم وبيعها في أسواق الأسهم، فلقد تم تحويل المليارات من الدولارات من الديون في الدول النامية إلى أسهم خلال الفترة من ١٩٨٥–١٩٩٦، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم المعروض لسوق أسهم هذه الدول، مما يسمح بالمزيد من تدفقات الاستثمارات المالية لأسواقها.

● خفض معدلات الضرائب على المعاملات والأرباح الرأسمالية، فضلاً عن تنظيم قواعد الإفصاح المالي والتسوية الفورية للمعاملات في هذه الأسواق ورفع القيود على حيازة الأجانب للأصول المالية.

لمزيد من التفصيل انظر:

Fernander - Arias E & Mantiel p.j, The Surge in Capital inflows To developing Countries prospects & policy Response World Band policy Research Working paper 1473, 1996. p.p. 2-16.

الخاصة إلى الأسواق الناشئة نحو ما يزيد على ١٥ بليون دولار خلال الفترة من ١٩٨٣–١٩٨٨، وارتفعت إلى ١٠٨ بلايين دولار في الفترة من ١٩٨٩–١٩٩٥، حتى وصلت إلى ٣٣١ بليون دولار في عام ١٩٩٧[١].

ويلاحظ أن هذه التدفقات المالية قد تضاعفت بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية خلال الفترة من ١٩٨٥–١٩٩٦، حيث زادت من أقل من ١٪ إلى ٤٪ خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٦.

كما يلاحظ أن هذه التدفقات قد اتخذت أشكالاً متعددة، إلا أن الأكثرية منها كانت في شكل استثمارات في الأوراق المالية في الأسواق الناشئة، كما كانت هذه الاستثمارات من أكثر الأشكال نمواً، حيث زادت سرعة تناميها بمعدلات فائقة، إذ زادت في عام ١٩٩٣ سبعة أضعاف عن مستواها في عام ١٩٨٩، حيث بلغت نحو ٥٦ بليون دولار، كما يلاحظ أن هذه التدفقات قد شهدت تقلبات حادة فيما بعد بسبب الأزمات المالية في بعض الأسواق، حيث انخفضت من ٤٥ بليون دولار في عام ١٩٩٣، إلى ٢٣ بليون دولار في عام ١٩٩٤، ثم إلى ٣٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥، بسبب أزمة المكسيك، كما انخفضت من ٤٥ بليوناً في عام ١٩٩٦، إلى ٣٢,٥ بليوناً في عام ١٩٩٧، بسبب أزمة شرق آسيا. وتشير الدراسات إلى أن الجزء الأكبر من التدفقات المالية اتجه إلى تلك الدول ذات الأسواق الناشئة التي تتمتع بمعدلات نمو اقتصادية عالية نسبياً، فلقد استحوذت دول آسيا وأميركا اللاتينية على القدر الأكبر من صافي الاستثمارات خلال الفترة من ١٩٩٣–١٩٩٥، كذلك شهدت الأسواق الناشئة تباين مصادر رؤوس الأموال، حيث استحوذت دول آسيا على نحو ٩١٪ من الاستثمارات اليابانية في عام ١٩٩٣، كما كان لآسيا النصيب الأكبر من إجمالي التدفقات المالية، حيث استقبلت ثلثي الأموال المتجهة إلى الدول النامية في عام ١٩٩٦،

(١) وردت هذه الدراسة في تقرير صدر عن الهيئة العامة لسوق المال في مصر، سبتمبر ١٩٩٨، ص ٨.

وعلى الجانب الآخر اتسمت الاستثمارات الأميركية – وهي المصدر الأكبر للاستثمارات الدولية – بالتنوع بين الأسواق دون التركيز في أسواق بعينها[١].

المبحث السادس
العولمة والتقارب بين دول الشمال ودول الجنوب

من القضايا المهمة التي تثيرها العولمة هي عدم التوازن أو عدم التكافؤ البادي في النظام الدولي الحالي الذي لا يرجع إلى الاعتبارات الاجتماعية التي يثيرها دور الدولة فقط، وإنما يعود في الأصل إلى الفجوة الواسعة التي تفصل بين مستويات النمو ودرجة التقدم والتطور على مختلف الأصعدة بين الدول المتقدمة أو عالم الشمال والدول النامية أو عالم الجنوب، فكثير من الدول النامية تجد نفسها في ظل العولمة وجهاً لوجه أمام دول تسبقها في التجربة التاريخية والسياسية والاقتصادية بمراحل كثيرة، أي أن هذه الدول التي من المفترض إدماجها من خلال التفاعل والاعتماد المتبادل في النظام الرأسمالي العالمي تجد نفسها أحياناً بعيدة كل البعد عن هذا النموذج أو عن النمط المثالي الذي تفترض العولمة تعميمه على الجميع (الحرية الاقتصادية والديمقراطية السياسية، والحرية الفردية أو ثقافة حقوق الإنسان بالمعنى الحديث) فإما أنها تمر بمرحلة انتقالية، وإما أنها ما زالت محكومة بنمط المجتمعات الزراعية أو الرعوية أو ما قبل الصناعية في مواجهة دول متقدمة تعيش مرحلة ما بعد الصناعة، أو بعبارة أخرى دول لم تتخط مرحلة الحداثة مقابل دول تعيش حداثة كاملة[٢].

---

(١) انظر: تقرير الهيئة العامة لسوق المال في مصر، مرجع سابق، ص١٠. وقد وردت ملامح هذه التطورات كنموذج لتطبيق الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في:
Caprio Gerard, The Importance of The financial system for development Implication for Egypt, ECES distinguished Lecture series (6), 1997, p.p. 2-8.

(٢) د. هالة مصطفى، العولمة القادمة، مقالة في جريدة الأهرام، القاهرة، الصادرة في ١٥ يناير ٢٠٠٠، ص١٠.

هذه الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب لا يمكن أن تحل ببساطة من خلال حركة الاتصال والإعلام على تقدمها المذهل، فلا أحد ينكر أن تقدم هذه الوسائل أسهم إلى درجة كبيرة في نشر ثقافة الديمقراطية والحرية الاقتصادية وحقوق الإنسان، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تحولات عميقة على مستوى المجتمعات المختلفة، فالوصول إلى الدرجة المرجوة من التقدم على هذا المستوى أو غيره يتطلب درجة مهمة من التحديث والتصنيع والتعليم وقاعدة علمية وتكنولوجية، إلى جانب ما يستلزمه من النهوض بوسائل الثقافة والمعرفة والتطوير للثقافات التقليدية لصالح ثقافة مدنية وسياسية حديثة.

ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن التقارب من دول الشمال والجنوب لا يمكن أن يتحقق بطريقة سريعة وسهلة أو من خلال الإعلام فقط، لأنها عملية ممتدة ومعقدة ولا يكفي القول بأهمية الاندماج في السوق العالمية، والإسراع بالتحرير الاقتصادي لإنجاز كل هذه المهام، وليس أدل على ذلك من الأزمة التي تعرضت لها النمور الآسيوية، وتعثر تجارب أخرى في أفريقيا والشرق الأوسط وغيرها من مناطق العالم. ومعنى ذلك ضرورة إعطاء المزيد من الاهتمام والأولوية لعوامل البناء والنهوض الداخلي لمجتمعات العالم ودوله المختلفة وبالتحديد النامية، وربما التدرج في سياسات العولمة، أو تحقيق قدر من التوازن بين الأولويات الاقتصادية (قوى السوق) وتلك السياسة الاجتماعية والثقافية، وسد هذه الفجوة عامل أساسي في إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة في توزيع مكاسب العولمة بين دول الشمال والجنوب ويصبح ضماناً للسلم والأمن، وبغير ذلك فإن العولمة والإسراع فيها سوف يؤدي إلى مزيد من الظلم وعدم العدالة والاضطراب والعنف، وليس أدل على ذلك مما حدث في مؤتمر سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية على أثر إصرار الدول المتقدمة على فرض شروط وقيود تتعارض مع الدول النامية، مما أدى إلى إخفاق المؤتمر وظهور بوادر الفوضى والعنف تعبيراً عن عدم الرضا وأن هذه السياسات توضع من جانب واحد لتحقيق صالحه دون أن تضع في الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى.

فمن الملاحظ أن الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب بين الرابح والخاسر قد ازدادت، حيث كان دخل الفرد في دول الشمال عام ١٩٦٠ يمثل

ثلاثين ضعفاً لدخل الفرد في دول الجنوب، واليوم زادت الهوة لتصبح ٧٨ ضعفاً، وهو ما يعني أن عولمة اليوم ما هي إلا حرب بين الفقراء ودول العالم المتقدم(١).

فسد الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب هو القادر على إقامة نظام عالمي أكثر عدالة وضماناً للسلم والأمن، وبغير ذلك قد تفضي العولمة أو الإسراع فيها بشكل مخل إلى مزيد من الاضطراب والفوضى والعنف، بل إلى المزيد من الظلم وعدم التكافؤ.

وعلى هذا فإن عصر العولمة ينطوي على بعض التحديات الصعبة، وأن اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي لا يمكن أن يحقق أهدافه أو يستمر إلا في ظل وجود نظم متقاربة في الشكل والمضمون على مستوى دول العالم. فالمساواة بين المختلفين في المراكز الاقتصادية يعد عدم مساواة.

ولتحقيق هذا التقارب يتطلب تضافر جهود الدول المتقدمة والدول النامية معاً، أما عن دور الدول المتقدمة فيتمثل في تقديم المساعدات إلى الدول النامية ليس في شكل صورة مادية فقط وإنما في صورة تسهيلات قانونية تتمثل في إطالة الفترة الزمنية الممنوحة للدول النامية للانضمام إلى التكتلات العالمية وتقديم المشورة والنصح لهذه الدول مع توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة إلى هذه الدول بما يحقق أهداف المستثمرين والدول النامية في آن واحد.

أما دور الدول النامية فيتمثل في ضرورة الإسراع في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والاتجاه نحو اقتصاد السوق والاهتمام بالإنتاج لأجل التصدير مع مراعاة التنوع، فالتصدير هو عصب عصر العولمة، وضرورة الدخول في تكتلات إقليمية، وإقامة حوار فيما بين الدول النامية، أي تنشيط التجارة البينية بين الدول، وهو ما يعرف بالحوار بين الجنوب والجنوب(٢). فمن دون هذه الخطوات لا يمكن للدول النامية أن تحقق أي قدر من الاستفادة من عصر العولمة، بل ستصبح هذه العولمة مثل كابوس دائم للدول النامية.

---

(١) Kane, Sara, The Wealth of the world and The poverty of Nations, finance & development [FID] vol 36, jun 1999, p. 52.

(٢) د. خالد سعد زغلول حلمي، التنمية الاقتصادية في إطار الحوار بين الجنوب والجنوب مع دراسة خاصة عن قارة أفريقيا، مجلة حقوق المنوفية، السنة الثانية، العدد الثالث، يناير ١٩٩٢، ص٦٥ وما بعدها.

الفصل الثالث
الدول النامية ومواجهة العولمة

تمهيد وتقسيم

لقد بلغ قطار العولمة جميع دول العالم من خلال عمليات التحرير المالي التي يشهدها كثير من بلدان العالم، وكذا زيادة عمليات الاندماج والتداخل بين الشركات الكبرى العاملة في جميع فروع النشاط الاقتصادي، ومع دخول منظمة التجارة العالمية WTO حيز النفاذ مع مطلع عام ١٩٩٥، حدثت تحولات مهمة في أنماط التبادل التجاري وأساليب عمل الأسواق وحركة تدفق الأموال والأنماط الفنية لتقسيم العمل على الصعيد العالمي. إلا أن هذه التحولات كانت باهظة جداً وتحملها الفقراء ومحدودو الدخل ممثلين في الدول النامية.

وتشير جميع الدراسات[١] إلى أن إجراءات التحرير والعولمة واتفاقيات الجات قد سلبت الدول النامية كثيراً من المزايا التي كانت تتمتع بها؛ مثل المعاملة التفضيلية ومعونات التنمية، وفي المقابل تسببت هذه الإجراءات في وضع كثير من العقبات أمام تنمية هذه الدول، أهمها افتقاد الحماية لصناعاتها الوطنية، وارتفاع كلفة التطور والتكنولوجيا، وتعرضها لمنافسة غير متكافئة من الواردات الأجنبية، واحتمال استيلاء الشركات متعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية – فضلاً على افتقاد الدول النامية القدرة على رسم سياساتها التنموية والتجارية بما يتفق مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية بعد أن انتقلت عملية صنع كثير من القرارات من مستواها الوطني إلى مستوى منظمة التجارة العالمية.

وما نشهده الآن من محاولة الدول المتقدمة على إدراج كثير من المسائل في دورة المفاوضات التي عقدت في سياتل ١٩٩٩، مثل استكمال ملف الزراعة

(١) د. رمزي زكي، الطريق إلى سياتل، مرجع سابق، ص٦.

وملف تجارة الخدمات، ومعايير العمل وحقوق الإنسان والبيئة والصحة النباتية، والتجارة الإلكترونية وحق الامتياز – إلا أن تضامن الدول النامية حال دون مرور هذه المسائل خلال دورة المفاوضات، وما زالت الدول المتقدمة مستمرة في إصرارها على إدراج المسائل التي تحقق مصالحها بالدرجة الأولى ودون مراعاة مصالح الدول النامية.

وليس هناك من شك في أن كل هذه التحولات الجارية في بيئة الاقتصاد الدولي تطرح تحديات جديدة على اقتصادات الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، وعلى مستقبل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وفي هذا الفصل سوف نلقي الضوء على أهم سبل مواجهة التحديات التي تطرحها عمليات العولمة مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وهو كيفية إدارة مخاطر العولمة؟ وكيف يمكن انتزاع درجات كبيرة من المنافسة العالمية، حتى تستطيع الدول النامية رسم خرائط الملاحة المستقبلية بما يتواكب مع ظاهرة العولمة.

وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل إلى مباحث ثلاثة على النحو التالي:

المبحث الأول: الاندماج الإقليمي والاندماج العالمي.

المبحث الثاني: المشاركة العادلة في التجارة الدولية.

المبحث الثالث: تطويع السياسات الداخلية والقوانين لمواكبة ظاهرة العولمة.

المبحث الأول
الاندماج الإقليمي والاندماج العالمي

يُعد الاندماج هو القطار الحقيقي والوحيد الذي يتيح للدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، اللحاق بالعولمة، أي الوصول إلى مستوى معقول من الأداء. والإنتاجية والطفرة التكنولوجية والعلمية التي تسمح لهم بالانخراط في الأسواق العالمية، ومن دون هذا الارتفاع إلى مستوى قريب من المعايير الدولية في الإنتاج ستبقى الدول النامية وكثير غيرها خارج دائرة

العولمة وتياراتها التقانية والعلمية. أي ستكون مهمشة أكثر مما هي عليه اليوم ولن تجد أمامها قطاراً أو محطة يقف فيها القطار. إن مشكلة الدول النامية بعكس ما ردده الأمريكيون في أعقاب مؤتمر سياتل ليست في رفض العولمة، ولكن في غياب الوسائل والآليات التي تسمح لهم بهذا الاندماج والالتحاق بالركب العالمي، بسبب أن العولمة تعني تفاقم ديناميكية المنافسة الدولية[١].

ويشير التقرير الاستراتيجي العربي[٢] إلى أن هناك ثلاثة شروط أساسية لنجاح أي تحرير اقتصادي أو اندماج اقتصادي، وهي: **الشفافية** و**المساءلة** و**المقبولية الاجتماعية**، ومن دون توافر هذه الشروط من الممكن أن ينجح التحرير المالي في المدى القصير لكنه سيرتبط بالفساد والإجبار الاجتماعي، وعلى المدى الطويل يمكن أن يتسبب ذلك في كوارث مالية واقتصادية على غرار ما جرى في بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا والبرازيل.

ويقصد بالشفافية هنا الإتاحة الكاملة والمتزامنة للمعلومات الاقتصادية للجميع وعلى قدم المساواة والوضوح التام والمعلن لكل عقود الأعمال العامة وللمعايير التي تطبق على الجميع بشكل عادل والتي يتم بمقتضاها الفوز بهذه العقود وأيضاً لمعايير الحصول على أي أصل أو خدمة أو وظيفة عامة.

ويقصد بالمساءلة خضوع كل الأعمال والسياسات الاقتصادية العامة للمساءلة من قبل السلطة التشريعية والقضائية وحتى من المواطنين، وذلك كآلية للرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية لمنع تفشي الفساد واستغلال النفوذ فيها.

والمقبولية الاجتماعية تعني وجود توافق اجتماعي في أوساط النخبة والجماهير على السواء كضمان للتفاعل الاجتماعي الإيجابي مع عملية التحرير الاقتصادي.

---

(١) د. برهان غليون، العولمة والاندماج الإقليمي والعلاقات العربية – الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٩، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩.

وبسبب أن معظم الدول النامية لا تتمتع بنظم ديمقراطية كاملة فإن هناك انتقاصاً لشرط ضروري لنجاح أي تحرير اقتصادي على المدى الطويل، ولذلك فإن التطور الديمقراطي يصبح ضرورة اقتصادية في هذه الحالة، كما أن هناك ضرورة لتطوير النظام التشريعي الإشرافي والرقابي لدى أي توجه للتحرير المالي الاقتصادي عموماً حتى لا ينتشر الفساد والفوضى التي لا يمكن أن تشكل أساساً لبناء اقتصادي قوي قادر على التطور والنمو الذاتي.

ومن العوامل المهمة لنجاح أي اندماج اقتصادي هو اختيار التوقيت الملائم لذلك والتدرج على ضوء الاندماج، لأن سوء اختيار التوقيت قد يكون مصدراً لإخفاق عملية التحرير برمتها، وهناك نماذج كثيرة على النتائج السلبية لسوء اختيار توقيت التحرير الاقتصادي عامة والمالي بصفة خاصة، مثال ذلك ما حدث في المكسيك عام ١٩٩٥ عندما خفضت سعر عملتها وتقدمت في عملية تحرير سعر وسوق الصرف في وقت كان الاقتصاد المكسيكي يعاني فيه من ضغوط متعددة، على رأسها النقص الفادح في الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة[١] وكانت النتيجة هي انهيار سعر العملة المكسيكية وتدهور أسعار الأسهم وإثاره حالة من الاضطراب الاقتصادي وانعدام الثقة مما استوجب خطة دولية هائلة لمساندة المكسيك على تجاوز أزمة لم يوجدها التحرير المالي بقدر ما أوجدها سوء اختيار التوقيت الذي تم فيه.

كما أن دفع اقتصادات الدول النامية إلى التحول المفاجئ والالتزام المبكر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي، إما تحت تأثير المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) وإما تحت تأثير الدول الصناعية المتقدمة، كان له نتائج سلبية كثيرة وأحيانا مدمرة على اقتصاداتها. كذلك بات من المؤكد أن الأزمة المالية التي عصفت باقتصادات دول جنوب شرق آسيا في صيف ١٩٩٧ لم تكن منفصلة عن إجراءات العولمة وسرعة التحرير الاقتصادي. كما اتضح أيضاً أن الكلفة الاجتماعية، وأحياناً

(١) انظر حول الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها المكسيك:
Geraski, paul, Globalization, Grouth, and Governence: Greating an innovative Economy, op. cit, p.p. 1209-1210.

السياسية لنتائج العولمة كانت باهظة جداً وتحملها الفقراء ومحدودو الدخل الذين يشكلون الأكثرية الساحقة من سكان هذه البلاد[١].

ونرى في هذا الصدد أنه من الضروري أن تبدأ الدول النامية بالاندماج الإقليمي قبل أن تشرع في الدخول في الاندماج العالمي، وهذا ما لجأت إليه جميع الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية، ومثال ذلك الاتحاد الأوروبي الذي يضم ثلاث عشرة دولة أوروبية وتجمع النافتا NAFTA الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وفي نطاق الدول النامية هناك تجمع الاسيان ASIAN الذي يضم إندونيسيا وتايلاند والفلبين وماليزيا وسنغافورة وبروناي، ورابطة جنوب آسيا للتجارة الإقليمية SAAPC التي تضم باكستان وبنجلاديش وبوتان وسريلانكا والمالديف ونيبال والهند. وأيضاً التجمع الاقتصادي لغرب افريقيا Ecowas وغيرها من التجمعات. وهناك مشروع السوق الشرق أوسطية الذي يلوح في الأفق بين الحين والآخر[٢].

ولا شك في أن تكوين التكتلات الإقليمية يُعد ضرورة في ظل عصر العولمة، حتى يمكن للدول النامية الدخول في الاندماج العالمي من مركز قوي، والاستفادة من أحكام منظمة التجارة العالمية التي تُعد مجموعة الدول المندمجة في أي تكتل إقليمي مثل دولة واحدة بصرف النظر عن شكل هذا الاندماج (وإذا ما كان منطقة تجارية حرة أو اتحاداً جمركياً أو سوقاً مشتركة أو اتحاداً اقتصادياً أو اتحاداً نقدياً)، ومن ثم نستثني الدول الأعضاء من أي تكتل إقليمي من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، وهذا يعني أن العلاقات التجارية وما تقرره من مزايا تجارية تُعد مثل إجراء داخلي يتم في دولة واحدة ولا يمتد بشكل تلقائي إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى في منظمة التجارة العالمية[٣].

---

(١) د. رمزي زكي، الطريق إلى سياتل، مقالة في جريدة القبس الكويتية الصادرة في ١٢/١٢/ ١٩٩٩، ملفات القبس، ص٥.

(٢) د. خالد سعد زغلول حلمي، مشروع السوق الشرق أوسطية من منظور اقتصادي عربي، مجلة حقوق الكويت، السنة الحادية والعشرون، العدد الأول، مارس ١٩٩٧، ص١٧.

(٣) د. خالد سعد زغلول حلمي، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات الدول العربية، مرجع سابق، ص١٣١-٢٢٩.

كما نرى في هذا الصدد ضرورة تحقيق التكامل من خلال اندماج المشروعات والبنوك[١] سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى عدد من الدول أعضاء اتحاد إقليمي، ويقتضي ذلك ضرورة حث الشركات على الاندماج من خلال توضيح أهمية الاندماج في هذه المرحلة، وعلى مستوى البنوك، نرى من الضروري أن تسرع الدول النامية بإصدار التشريعات اللازمة، التي تسمح بتأسيس بنوك شاملة تضطلع بجميع الوظائف التقليدية وغير التقليدية للبنوك التجارية ووظائف البنوك الاستثمارية، كذلك السماح بدمج البنوك في الساحة الاقتصادية للوصول إلى كيانات مالية عملاقة تستطيع أن تقف أمام منافسة البنوك الأجنبية الزاحفة في إطار العولمة[٢].

المبحث الثاني
المشاركة العادلة في التجارة الدولية

لقد ترتب على دخول اتفاقيات التجارة العالمية (المعروفة بالجات) حيز التنفيذ تزايد تهميش الدول النامية بما تحتويه من اتفاقيات تحول دون نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وانخفاض مستمر في المساعدات الحكومية بدعوى تدفق الاستثمارات، وتؤكد هذه الحقائق ما برز في سياتل أخيراً من أن بعض ممارسات الدول المتقدمة تدل على أنها ليست معنية بالمنافسة الدولية وحرية التجارة كمبادئ مطلقة، وإنما هي معنية أساسا بتنمية قدراتها التنافسية وفتح الأسواق أمام صناعاتها.

وعلى ضوء ذلك لا بد من مراعاة مصالح دول العالم الثالث عند صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية بما يراعي التوازن الدقيق بين مصالح القوى الكبرى وحقوق الدول المتوسطة والصغيرة، ومن الضروري أن تضع دول الشمال

(١) انظر حول فوائد إنشاء البنوك الشاملة في عصر العولمة:
George J. Benston Universal Banking Journal of Economic Perspectives, vol 8, No 3, Summer 1994, p. 22.

(٢) د. خالد سعد زغلول حلمي، البنك الشامل والواقع الاقتصادي المصري، مجلة الحقوق، جامعة المنوفية، السنة الرابعة، العدد الثامن، ١٩٩٥، ص٦١.

المتقدمة برنامجاً شاملاً لمساعدة دول العالم الثالث على الانطلاق نحو النهوض والنمو بصورة جذرية وفعالة، وإسهام المؤسسات المالية والدولية في توفير التمويل اللازم لعملية التنمية، وهذا يتطلب ضرورة تعديل الشروط المحددة للمساندة والدعم في الأزمات والكوارث، وكذلك العمل على تخفيف عبء الديون عن الدول التي تشرع في إجراء إصلاحات اقتصادية، ونؤكد مرة أخرى على أن نجاح قطار العولمة في بلوغ محطته الأخيرة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تكافؤ المصالح وتوازنها بين دول الشمال ودول الجنوب وتحقيق التقارب فيما بينها(١).

وسوف نعرض هنا لأهم التوصيات التي صدرت عن غرف التجارة والصناعة والخدمات للدول النامية خلال اجتماعهم بمدينة سيراليون بإندونيسيا في ٢١ يناير عام ٢٠٠٠، والتي ترسم الطريق لتحقيق المشاركة العادلة في التجارة الدولية، وتضمن إيقاف نزيف التهميش لأوضاعها في الاقتصاد الدولي، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

١ – ضرورة تضامن الدول النامية وتوحيد سياساتها تجاه الدول المتقدمة من خلال الاونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) بما يكفل تنظيم استفادة الدول النامية من فرص الاستثمار والتجارة والتنمية، وكذلك مساعدتها على مواجهة التحديات الناتجة عن ظاهرة العولمة، ودمجها في الاقتصاد العالمي(٢).

وعلى جانب آخر فإن أهمية الاونكتاد تبرز في كيفية تغلب الدول النامية على

---

(١) Destler, IM, Trade policy at a Gross roads, op. cit, p.p. 26-30.

(٢) لقد ازدادت نزعة الاندماجات الكبرى والتي بدأت في البروز خلال حقبة التسعينيات، ففي عام ١٩٩٨ تم عقد ٨٩ صفقة اندماج تزيد قيمة كل منها على المليار دولار، وقد تركزت هذه الصفقات في قطاعات الخدمات المالية والتأمين والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية، وبلغت قيمتها الإجمالية في عام ١٩٩٨ نحو ٥٤٤ مليار دولار – وقد نتج عن هذا سيطرة الشركات متعددة الجنسية على مقاليد الأمور في الأسواق الدولية، فهناك الآن نحو ٣٥٠ شركة كبرى تستأثر بما نسبته ٤٠٪ من التجارة العالمية.
لمزيد من التفصيل انظر: د. عبدالله طايل، المشاركة العادلة في التجارة الدولية، مقال في جريدة الأهرام، القاهرة، الصادرة في ٢٠٠٠/٢/٥.

النزعات التجارية التي تبدو كأحد التحديات الرئيسة أمام الاقتصاد الدولي، وإذا أخذنا في الاعتبار أن الاونكتاد هو المستشار التجاري للدول النامية فيجب أن يعمل على تقديم المساعدة اللازمة لتعظيم القدرات التصديرية، وتنويع صادرات الدول النامية ولا سيما في إطار اتفاقية دورة أوروجواي، وإزالة الحواجز أمام صادرات الدول النامية، مثال ذلك النفط العربي والمنسوجات وكثير من المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في هذه الدول.

٢ – تأكيد حث الدول النامية في المطالبة بتأجيل تنفيذ عدد من اتفاقيات الجات[١]، على ضوء الفجوة التكنولوجية والعجز في الإمكانات المادية التي تعاني منها هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة وتؤدي إلى عجزها عن تنفيذ التزاماتها، على الأخص فيما يرتبط باتفاقية حقوق الملكية الفكرية، وفي مقدمة ذلك ما يخص الأدوية، مما يحتم مد الفترة الانتقالية لثلاث سنوات إضافية مع الموافقة على استثناء القائمة الصادرة من منظمة الصحة العالمية والمتضمنة الأدوية الحيوية من القواعد الحاكمة لبراءات الاختراع مع اتخاذ اجراءات محددة يتم الإعلان عنها، والالتزام بها لتيسير نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وتوفير التمويل اللازم لمساندة التطور والتقدم التكنولوجي باعتبارها حوافز ضرورية لتمكين الدول النامية من تنفيذ التزاماتها في نطاق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية مع ضرورة التوصل

(١) ورد هذا الاقتراح في تقرير السيد محمد فريد خميس السكرتير العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات في ٢١ يناير ٢٠٠٠ في مدينة سيراليون بإندونيسيا، حيث طرحت على مائدة المفاوضات إمكانات ممارسة حق الخلع من جانب الدول النامية في مواجهة ضغوط العولمة الكثيفة وأزماتها وكوارثها الاقتصادية على الأخص، وأن كل الدول النامية مجتمعة على رأي واحد يؤكد أن تحرك مسيرة العولمة خطوة إلى الأمام لابد أن تسبقه وقفة شاملة لتقويم كشف الحساب الكامل لخسائر الخطوات السابقة وأرباحها ونتائجها المؤكدة الدافعة لتهميش الدول النامية سياسياً واقتصادياً وحضارياً بغير رجعة ومن دون مقابل.
انظر: تقرير السكرتير العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة، القاهرة، يناير ٢٠٠٠، ص١–٨.

لحلول واقعية بين تريبس وبين اتفاقيات التنوع الحيوي الدولية مما يحتم عدم التسليم ببراءات الاختراع إذا لم تكن متوافقة مع اشتراطات التنوع الحيوي.

٣ – ضرورة إنشاء جهاز دولي متخصص في التطبيقات المرتبطة بقوانين منع الإغراق وقواعده والتحقيق في حالات الأنشطة الضارة بقواعد المنافسة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسية ضد الدول النامية مع ضرورة عدم فرض اتفاقية المشتريات الحكومية على هذه الدول في ظل حقائق الواقع القائلة إن الإنتاج المحلي لا يملك المنافسة مع الإنتاج المتقدم، مما يعرضه لفقد جانب مهم ورئيسي من معاملات السوق المحلية ويهدد الإنتاج الوطني بالتراجع والمشروعات بالإفلاس وقطاع الصناعة بعدم التقدم مع الأخذ في الاعتبار حقائق الواقع واعتماد العطاءات الحكومية في الدول النامية شبه الكامل على الموردين الأجانب فيما يختص بسلع التكنولوجيا المتقدمة الحيوية وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على تعاقداتها.

٤ – تأكيد حق الدول النامية في المطالبة بتأجيل تنفيذ اتفاقية الاستثمار والتجارة «تريمس» مدة خمس سنوات على الأقل لتمكين الدول النامية من مواجهة احتياجاتها التنموية القائمة على فتح حوافز ضريبية وجمركية للمشروعات الجديدة لتشجيع دعم القطاع الصناعي مع إعطاء الدول الأقل نمواً فترة انتقالية غير محددة المدة مراعاة لظروفها التنموية البالغة الصعوبة، مع منح صادرات هذه المجموعة من الدول حق النفاذ لأسواق الدول المتقدمة دون أي رسوم جمركية أو عوائق وقيود[١].

٥ – ضرورة مراجعة أوضاع التعريفة الجمركية العالمية التي تتحرك في اتجاه

(١) انظر حول نتائج اتفاقية الاستثمار والتجارة في ضوء اتفاقية الجات، والحماية القانونية المطلوبة للدول الأعضاء.

J.H. Reichman, "universal minimum standards, of intellectual property, The international lauyer, vol 29, No 2, Summer 1995, p.p. 345-388.

حمائي لمنتجات الدول المتقدمة وأسواقها في مواجهة صادرات الدول النامية التي تملك فيها مزايا نسبية وتنافسية مع اتجاه النظام التجاري الدولي لتخفيض التعريفة الجمركية على صادرات الدول المتقدمة مما يخل بمتطلبات العدالة ومقتضياتها، ومثال ذلك نظام الحصص المطبق على صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس والتعريفة الجمركية المرتفعة، في حين يتم تخفيض القيود والجمارك على السلع التي تحتكر إنتاجها الدول المتقدمة مما يستوجب الوصول إلى صيغة محققة للعدالة في التجارة الدولية.

٦ – حتمية إدخال تعديلات جذرية على آلية العمل والنشاط داخل منظمة التجارة العالمية بما يضمن الشفافية ويرفع من مستوى الكفاءة ويحقق العدالة والمساواة بين الأطراف ويتحاشى مساوئ احتكار اتخاذ القرار مما يتطلب الأخذ بالقاعدة الديمقراطية التي تحتكم للأكثرية الضرورية للدول الأعضاء في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بالتراضي مع إعادة النظر في نظام فض المنازعات داخل المنظمة، حيث إن النظام بصورته الحالية لا يخدم إلا مصالح الشركات العملاقة متعددة الجنسية القادرة على تحمل طول الإجراءات وتعقداتها، مع ضرورة النظر في توفير الدعم والمساندة اللازمة لتوفير التمثيل الفعال للدول الأقل نمواً في منظمة التجارة وعلاج المشكلات الناجمة عن نقص الاعتمادات لتعبئة هذه الدول مما يقلل من مشاركتها بفاعلية في نشاط المنظمة.

٧ – رفض أي جداول أعمال للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف يتضمن المفاوضات الشاملة حول موضوعات جديدة وتحديد مدد زمنية للتفاوض والقبول فقط بالمفاوضات القطاعية في كل قطاع على حدة، والذي يتيح للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حق المشاركة في المفاوضات من عدمه وفقاً لأوضاعها وظروفها الاقتصادية، وهو ما يتفق مع احتياجات التنمية ومقتضياتها مع الإصرار على فتح تفاوض شامل حول نتائج دورة أورجواي وتأثيراتها السلبية الحادة في اقتصادات الدول النامية والمنافع الضخمة التي حققتها الاقتصادات المتقدمة.

المبحث الثالث

تطويع السياسات الداخلية والقوانين لمواكبة ظاهرة العولمة

إن مواجهة ظاهرة العولمة وتحرير التجارة الخارجية يتطلب تضافر الجهود الوطنية بالدرجة الأولى لتهيئة المناخ السياسي والقانوني والاقتصادي لمواكبة هذه التغيرات العالمية، بل يمكن القول إن نجاح أي تعاون دولي أو إقليمي يتوقف على قدرة كل دولة على تنمية مواردها وتطوير الهيكل الاقتصادي ورفع الكفاءة التصديرية والتنافسية.

وأول المؤشرات على ذلك تراجع نفوذ «الدولة الراعية» التي أصبحت تخضع لقانون السوق نتيجة أولوية الاقتصاد والمال والتجارة على سائر مقومات المجتمع وأصوله. ويرجع ذلك إما لقناعة الدولة بهذه السياسات وإما نتيجة لتعليمات المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) التي أصبحت بحق تحكم وتدير الاقتصاد العالمي، فهذه المؤسسات من خلال مساعدتها للدول على الخروج من ضائقتها الاقتصادية والمالية وتسوية مشكلات مديونياتها، باتت تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، إلا أن هذا لا يعني إلغاء دور الدولة وترك الزمام لقوى السوق والشركات متعددة الجنسية وإنما يتطلب مجموعة من السياسات يمكن إيجازها فيما يلي:

١ – ضرورة تغيير دور الدولة، فإن التحرير الاقتصادي لا يعني إلغاء دور الدولة وإنما ترشيده، أما تقليص هذا الدور فهو يرتبط بمستوى التطور الذي حققه كل مجتمع، فقد قام الإصلاح الاقتصادي إبان أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين الذي أنقذ الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة من الانهيار على قاعدة تدخل الدولة لتحقيق التوازن في الاقتصاد بكل قطاعاته المالية وغير المالية لضمان تحقيق أعلى مستوى لتشغيل قوة العمل والجهاز الإنتاجي[١].

(١) انظر النظرية الكينزية التي توضح ضرورة تدخل الدولة في أوقات الأزمات لتحقيق قدر من التوازن الاقتصادي عندما يعجز جهاز الثمن عن تحقيقه. انظر:
د. خالد سعد زغلول حلمي، نظرية الدخل القومي ونظرية كينز، دار الولاء للطبع والنشر، شبين الكوم، ١٩٨٩، ص٤٠ وما بعدها.

فمع اتجاه الدول إلى الحرية الاقتصادية كان يتعين عليها أن ترخي قبضتها وتطلق العنان لقوة القطاع الخاص والشركات الكبرى لكي تتولى إدارة النشاط الاقتصادي في الدولة، وإن كان هذا الاتجاه يتوافق مع الاتجاه العالمي نحو العولمة، فلا يمكن أن يفهم من ذلك إلغاء دور الدولة، بل نرى أن دور الدولة لا غنى عنه، ويجب أن يتغير من إدارة النشاط الاقتصادي إلى الرقابة على النشاط الاقتصادي.

٢ – إحداث تغيير نوعي في قوانين التجارة والمصارف والهجرة من أجل دعم الانفتاح الاقتصادي وتسهيل اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد الكوني والتي تمنع وقوع الأزمات الاقتصادية بل تضع الحلول لكثير من المشكلات التي يمكن أن تنجم عن الحرية الاقتصادية بمفهومها الواسع، ومثال ذلك القوانين التي يمكن أن تحمي المجتمع من إفرازات العولمة، منها قوانين حماية المستهلك، وقوانين مكافحة الإغراق، وقوانين مكافحة الاحتكار، وهذا الدور لا يتعارض مع اتجاه الدول نحو اقتصاد السوق أو الاندماج في الاقتصاد العالمي، بل يعضد اقتصاد الدولة ويمكنها من مواجهة التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية(١).

٣ – ضرورة إعادة تشكيل النظام التعليمي وهيكلته في الدول النامية حتى يتمشى مع الاحتياجات الجديدة للقوى العاملة للتكنولوجية الصناعية، وأن تعمل الحكومة والقطاعات المختلفة على وضع خطط أشمل للتعليم المستمر وتحديث مهارات العمال في القطاعات الصغيرة وغير الرسمية(٢).

٤ – ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة، فهي تحتاج إلى تغيير في المفاهيم

(١) jan AART scholte, Global Capitalism and The state, international Affairs, vol. 13, No 3, july 1997, p. 10.

(٢) د. خالد سعد زغلول حلمي، نظرية مستقبلية نحو التعليم العالي والتدريب في ظل العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر «العولمة والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي» المنعقد في الجمهورية التونسية في الفترة من ٢٠–٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠. ص ١٢–١٤.

واستيعاب ثقافة جديدة تقوم على العناية الفائقة الجودة، وتطبيق معايير المواصفات الفنية حتى تجد المنتجات مكاناً لها في سوق الصادرات. كما أن الحكومات مطالبة بتشجيع الاندماج وإقامة الشبكات Net Working بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة، وبين الصناعات الصغيرة والمعاهد التكنولوجية، وفيما بين المشروعات الصغيرة أفقياً مع ضرورة توعية هذه المشروعات بأهمية تكنولوجيا المعلومات التي يمكن أن تصبح أداة فعالة لتنظيم الإنتاج والتوزيع والبحث عن أسواق التسويق.

ويلاحظ في الاقتصاد الصناعي في الوقت الحاضر (التحول نحو اقتصاد السوق)، حيث النمو مرتبط بالاستغناء عن العمال، وحيث تتسع الفروق في الدخل، فإن قطاع المشروعات الصغيرة هو الذي يخفف من حدة الفقر الذي تعاني منه معظم الدول النامية، فضلاً عن قدرة المشروعات الصغيرة على تشجيع التنمية الإقليمية المتوازنة، ويضمن النمو على أساس عدالة اجتماعية، ويدعم السلام والاستقرار والديمقراطية ويقيم هيكلاً اقتصادياً قائماً على المنافسة، وربط مستقبل التنمية بإمكانات التصدير.

٥ – ضرورة إسراع الدول النامية نحو استكمال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، والاتجاه نحو اقتصاد السوق، مع علاج أوجه الخلل في الموازنة العامة للدولة، وكذلك العجز في الميزان التجاري، والمحافظة على أن يكون حجم الديون المحلية والخارجية عند الحدود الآمنة[١]، واتباع سياسات نقدية ومالية من شأنها معالجة ظاهرة التضخم واستقراء أسعار الصرف، ولا شك في أن هذه السياسات سوف تهيء بيئة مناسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي للدول النامية، وتمكنها مع ما سبق ذكره من توصيات من مواكبة التغيرات العالمية والتكيف مع ظاهرة العولمة.

(١) د. خالد سعد زغلول حلمي، الدين العام المحلي وتأثيراته على السوقين النقدية والمالية، كتاب الأهرام الاقتصادي، الصادر عن جريدة الأهرام، القاهرة، العدد ١٥٢، أول أكتوبر عام ٢٠٠٠، ص ٤٨.

خاتمة

تعد العولمة أهم تحديات العصر الحديث، حيث بزغ عنها ظهور نظام اقتصادي دولي جديد قوامه تحول نمط الرأسمالية القومية إلى ما يمكن تسميته «الرأسمالية العابرة للقوميات»، حيث لم يعد الاقتصاد محكوماً بمنطق الدولة القومية وحدها، وإنما ظهر فاعلون اقتصاديون من نوع جديد، يتمثلون في المؤسسات والشركات متعددة الجنسية.

ولقد حرصت الدول المتقدمة على تكوين تكتلات اقتصادية قبل مرحلة الدخول في تكتلات عالمية حتى تتمكن من تحقيق أكبر استفادة ممكنة، في المقابل هناك عدد محدود من الدول النامية نهج هذا الاتجاه، الأمر الذي يمكنها من الاستفادة من الاندماج في أي تكتل عالمي، وتهدف العولمة إلى العودة بالسياسات الاقتصادية لطبيعتها الأولى من حرية بجميع معانيها واتجاهاتها ممثلة في عدم وجود أي عقبة أمام حركة انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من الدول المختلفة، ولهذا يمكن أن نصف التطورات الاقتصادية الحديثة والاتجاه نحو العولمة بالهندسة الاقتصادية المرتدة.

وخلصنا إلى ضرورة وجود قدر من التقارب بين دول الشمال ودول الجنوب في الشكل والمضمون، ويجب على دول الشمال أن تعمل على سد الفجوة بينها وبين دول الجنوب والتي تعد عامل أساس في إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة في توزيع مكاسب العولمة بين دول الشمال ودول الجنوب ويصبح ضماناً للسلم والأمن، وبغير ذلك فإن العولمة والإسراع فيها سوف يؤديان إلى مزيد من الظلم وعدم العدالة والاضطراب والعنف. وأعقبنا ذلك بأهم السياسات التي تمكن الدول النامية من مواجهة العولمة والتي تتمثل فيما يلي:

١ – ضرورة الدخول في اندماج إقليمي قبل الدخول في أي اندماج عالمي، مع مراعاة الشروط اللازمة لنجاح هذا الاندماج، وهي الشفافية والمساءلة والمقبولية الاجتماعية.

٢ – تحقيق المشاركة العادلة في التجارة الدولية، وذلك من خلال:

أ – ضرورة تضامن الدول النامية في المطالبة وتوحيد سياساتها تجاه الدول المتقدمة.

ب – تأكيد حق الدول النامية في المطالبة بتأجيل تنفيذ عدد من اتفاقيات الجات.

ج – ضرورة إنشاء جهاز متخصص في التطبيقات المرتبطة بقوانين منع الإغراق وقواعده.

د – ضرورة مراجعة أوضاع التعريفة الجمركية العالمية.

هـ – حتمية إدخال تعديلات جذرية على آلية العمل والنشاط داخل منظمة التجارة العالمية.

و – رفض أي جدول أعمال للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف يتضمن المفاوضات الشاملة حول موضوعات جديدة.

٣ – مواكبة السياسات الداخلية لظاهرة العولمة من خلال:

أ – ضرورة تغيير دور الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي إلى الرقابة عليه من خلال صياغة القوانين والتشريعات التي تمنع وقوع الأزمات الاقتصادية.

ب – ضرورة إعادة تشكيل النظام التعليمي وهيكلته في الدول النامية حتى يتمشى مع الاحتياجات الجديدة للقوى العاملة للتكنولوجية الصناعية.

ج – ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة، وتطبيق معايير الجودة.

د – ضرورة إسراع الدول النامية في استكمال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

ولا شك في أن هذه السياسات سوف تهيء بيئة سياسية واقتصادية وقانونية واجتماعية مناسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي للدول النامية، وتمكنها من مواكبة التغييرات العالمية والتكيف مع ظاهرة العولمة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب والرسائل

- السيد حسين، العولمة والطريق الثالث، وميريت للنشر والمعلومات، القاهرة،، ١٩٩٩.
- جاري بيرتلس، روبرت ز. لورانس أ. لتيان، روبرت ج شابيرو، ترجمة كمال السيد، جنون العولمة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٩.
- جاك أدا: ترجمة مطانيوس حبيب، عولمة الاقتصاد من التشكيل إلى المشكلات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.
- د. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة أورغواي، ١٧٩٨–١٩٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر ١٩٩٩.
- د. خالد سعد زغلول حلمي، نظرية الدخل القومي ونظرية كينز، دار الولاء للطبع والنشر، شبين الكوم، ١٩٨٩.
- سيار الجميل، العولمة الجديدة، والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مفاهيم عصر قادم، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٧.

الدوريات والمقالات

- د. إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين بعنوان: «التنمية العربية والتطورات الإقليمية والدولية» القاهرة ٢١–٢٣ ديسمبر ١٩٩٥.
- د. إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد

الإمبريالية، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٢ الصادر في عام ١٩٩٧.

- السيد ياسين، في مفهوم العولمة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨.
- د. برهان غليون، العولمة والاندماج الإقليمي والعلاقات العربية الأمريكية، مقالة في جريدة الأهرام الصادرة في ١٠ مارس ١٩٩٧.
- د. جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨.
- د. جودة عبدالخالق، رؤوس الأموال الساخنة تهدد اقتصاديات الدول النامية، ورقة عمل قدمت في ندوة «العولمة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر الجنوب» نوفمبر ١٩٩٩.
- د. حازم الببلاوي، انطباعات عن العولمة، محاضرة في الجمعية الاقتصادية الكويتية، ١٥/١٢/١٩٩٩.
- د. حسام عيسى، العولمة والقانون، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر القانون وتحديات المستقبل في العالم العربي» كلية الحقوق – جامعة الكويت، أكتوبر ١٩٩٩.
- د. حميد الجميلي، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون عربية، العدد ٩١ سبتمبر/أيلول ١٩٩٧.
- د. خالد سعد زغلول حلمي، التنمية الاقتصادية في إطار الحوار بين الجنوب والجنوب، دراسة خاصة عن قارة أفريقيا، مجلة حقوق المنوفية، السنة الثانية، العدد الثالث، يناير ١٩٩٢.
- د. خالد سعد زغلول حلمي، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات الدول العربية، مجلة حقوق الكويت، السنة العشرون، العدد الثاني، يونيو ١٩٩٦.
- د. خالد سعد زغلول حلمي، البنك الشامل والواقع الاقتصادي المصري، مجلة حقوق المنوفية، السنة الرابعة، العدد الثامن، ١٩٩٥.

- د. خالد سعد زغلول حلمي، الشراكة العربية الأوروبية ومستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة الحقوق – جامعة الكويت، السنة الثانية والعشرون، العدد الثاني، يونيو ١٩٩٨.
- د. خالد سعد زغلول حلمي، مشروع السوق الشرق أوسطية من منظور اقتصادي عربي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة الحادية والعشرون، العدد الأول، مارس ١٩٩٧.
- د. خالد سعد زغلول حلمي، الدين العام المحلي، كتاب الأهرام الاقتصادي، أول أكتوبر ٢٠٠٠.
- د. خالد سعد زغلول حلمي، نظرة مستقبلية نحو التعليم العالي والتدريب في ظل العولمة. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر «العولمة والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المنعقد في الجمهورية التونسية في الفترة من ٢٠–٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠.
- د. رمزي زكي، الطريق إلى سياتل آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب، مقالة في جريدة القبس الكويتية، العدد ٩٥١٤، الصادر في ١٩٩٩/١٢/١٢.
- د. رمزي زكي، المحنة الآسيوية قصة صعود دول المعجزات الآسيوية وهبوطها، مقالة في جريدة القبس الكويتية، الصادرة في ١٩٩٩/٣/٢.
- د. شريف دولار، العولمة تتجه بالعالم لانقسام من نوع جديد، مقالة في جريدة الأهرام، القاهرة، الصادرة في ٢٠٠٠/٢/٢.
- ضيا قريشي، العولمة فرص جديدة وتحديات صعبة، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٦.
- د. عبدالله طايل، المشاركة العادلة في التجارة الدولية، مقالة في جريدة الأهرام، القاهرة، الصادرة في ٢٠٠٠/٢/٥.
- د. عبدالهادي النجار، الشركات الدولية والنشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة، الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، العدد ٣٨٢، عام ١٩٨٠.

- محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل؟ المستقبل العربي، عدد ٢٢٩، مارس ١٩٩٨.
- د. محمود عبدالفضيل، مستقبل التنمية في مصر في ظل العولمة، مقالة في جريدة الأهرام، القاهرة، الصادرة في ١٩٩٨/١/٢٣.
- د. هالة حلمي السعيد، الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد ٥٨، سبتمبر ١٩٩٩.
- د. هالة مصطفى، العولمة... دور جديد للدولة، السياسة الدولية، القاهرة، السنة الرابعة والثلاثون، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨.
- د. هالة مصطفى، العولمة القادمة، مقالة في جريدة الأهرام، القاهرة، الصادرة في ٢٠٠٠/١/١٥.

النشرات والتقارير والوثائق

- تقرير البنك الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي والبلدان النامية»، واشنطن، ١٩٩٥.
- تقرير السكرتير العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة، القاهرة، يناير ٢٠٠٠.
- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩.
- تقرير الهيئة العامة لسوق المال في مصر، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٨.
- تقرير صندوق النقد الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي»، واشنطن، مايو ١٩٩٧.
- تقرير منظمة العمل العربية «العولمة وانعكاساتها على تشريعات العمل الوطنية، مجلة العمل العربية، العدد الثامن والستون، عام ١٩٩٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Books

- Farid H. Lain, Rola A. Dashti, Kuwait and Globalization opportunities Constraints The industrial Bank of Kuwait (IBK), No, 56, March 1999.
- Immanuel wallerstein. unthenking social science The Limits of Nineteenth Century paradigms, polity press, 1991.
- Rose, peter, Money & Capital Markets, financial institutians and instruiments in A Global Market place, Times Mirror Higher Education Groupinc, USA, 1997.
- Stevens, C. after the Oatt, The uruguay round amplication for developing Countires (u.s) instituc of development studies (IDS) uneversity of sassex 1994, (IDS policy Briefing paper).
- vito Tanri, Taxation in an integrating world (washington: Brookings institution, 1995).

Periodicals:

- Bushko, David Raynor, Michael Whither The Economy: Can We depend on globalization? Journal of Management Consulting [JCS], vol 10, May 1999.
- Caprio Gerard, The Importance of The financial system for development implications for Egypt, ECEs distinguished Lecture series (6), 1997.
- Destler, IM, Trade policy ata Gross roads, Brookings review [BRR], vol 17, 1999.
- Douglas A. iruin ''The Gatt in Historical perspective'' American Economic Review, popers and proceedings, vol 85, May 1995.
- George J: Benston universal Banking journal of Economic perspectives, vol 8, No3, Summer 1994.

- Geroski, paul, Globalization, Growth and Governance: Greating an innovative Economy Journal of Economic Literature [JEL] vol 37, 3 sep 1999.
- Hai, Nadeem, The limit of Globalizations Cases and arguments sociology: the journal of the British Sociological, vol 33, 3 Aug 1999.
- Jan AART scholt, Global Capitalism and The state international Affairs, vol 73, No3, july 1997.
- Jeffrey D. sachs and ndrew M. Wamer. ''Economic Convergence and Economic policies;'' NBER Working paper No 5039 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research february 1995.
- jeffrey G: Williamson Globalization, Convergence, and History, journal of Economic, History, vol 56 June 1996.
- J.H. Reichman, ''Universal manimum standards of intellectual property, The international Lawyer, vol 29, No 2, Summer 1995.
- Kane, Sara, The Wealth of The World and poverty of nations, finance & development [Fid] vol 36, Jun 1999.
- Kierzkowski, Henryk, Handbook on The Globalization of The world Economy, Economic Journal, vol 109, Jun 1999.
- Mecloskey, deirdre, other kings equal: Learing te Love globalization, vol 35, Winter 1999.
- Ramcharran, Harri, Trade L,iberalization in services: An analysis of The obstacles and The opportumities for trade expansion by u.s. Law firms, Multinational Business Review [MBU] vol 7, spring 1999.
- slaughter, Matthen J, Globalization and wages: Atale of two perspectives, world Economy [WEC] col 22, 5 Jule 1999.
- steylitz, joseph E, Lesson from East Asia, journal of policy Modeling [jmo], vol 2, May 1999.

- Tony, Goh chok, This is The itme to go global, vol 8, 4 Ayg 1999.
- venables, Anthony j, fragmentation and Multinational production, vol 43, 4 April 1999.
- William Morrow G, The future of Capitalismus, journal Economist, London, sep 1996.

Papers, and Reports

- IMF. staff Working papers, Asurvey of recent quantitative studies of Logt term movement, ed by spitaller. E, vol XVIII March 1971.
- IMF. staff working papers, Globalization, Tax Competition and future of Tax Systems, ed by vito Tawzi, paper No 96/141 december 1996.
- IMF, staff Working papers, identifying The Common Component in international Economic fluctuations (unpublished) ed by Rabinl Lunsdaine and Eswar S. prased, december 1996.
- IMF, staff working papers, international Trade and Business Cycle ed by Manmoham Kumar and Eswar prasad (forth Coming) 1997.
- U.N. Department of Economic and Social offairs, Multinational Corparation in World development preager publisher, New York, 1997.
- U.N. development programme [UNDP] Human development Report 1996 (New York) Oxford University press 1996).
- World Bank research working paper ‘‘The surge in Capital inflows to developing Countries prospects policy Response. paper No 1473, 1995.
- World investment Report 1996.